



تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO)

الربع الثالث من عام 2021م

الملخص

يسلط هذا الطلب الفصلي الضوء على ما يلي:

ستمثل العوامل المحركة للنمو الكبير للطلب في هذا الربع من العام في إعادة فتح عمليات الإغلاق والسلوكيات المرتبطة بكوفيد-19، واستمرار الانتعاش الاقتصادي وأنماط الاستهلاك الموسمية. كما نتوقع أن يأتي النمو الأكثر أهمية على أساس ربع سنوي من الولايات المتحدة الأمريكية، يليها نمو دول أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أوروبا ثم روسيا.

يتوقع أن تشهد جميع المناطق بصفة عامة باستثناء آسيا نموًا ربع سنويًا في الربع الثالث من عام 2021 وفقًا للنمط الموسمي المعتاد، يرافقه استمرار المستويات المرتفعة لحالات الإصابة بكوفيد-19، كما نقدر أيضا أن تقود الهند الانخفاض في الطلب بحوالي 270 ألف برميل يوميًا. وأن تستمر في الوقت نفسه، أسعار النفط في الارتفاع بسبب السياسات الحكومية الأخيرة المتمثلة في زيادة الضرائب المفروضة على الوقود. كذلك من المتوقع أن تشهد إفريقيا انخفاضًا ربع سنوي في الطلب على النفط بنحو 210 ألف برميل في اليوم تقريبًا، بالتزامن مع زيادة عدد الإصابات وتراجع الاستثمارات.

كان من المتوقع أثناء كتابة هذا التقرير، أن تقوم الدول أعضاء تحالف أوبك (أوبك بلس) بتعزيز سيناريو العرض في اجتماعهم الوزاري المشترك الحادي والثلاثين (JMMC) واجتماعهم الوزاري الثامن عشر (18) للدول أعضاء أوبك والدول غير الأعضاء فيها المنعقد في الأول من شهر يوليو المنصرم. ولقد قام فريق تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) بتأجيل جدول نشر هذه التنبؤات ريثما تتوصل الدول الأعضاء إلى اتفاق في اجتماعهم الوزاري التاسع عشر. غير أن الإنتاج سيستمر في الارتفاع بمقدار 400 ألف برميل في اليوم كل شهر، مما يسمح بإجراء تعديلات أساسية لكل من المملكة العربية السعودية في شهر مايو من عام 2022 (500 ألف برميل في اليوم) وروسيا (500 ألف برميل في اليوم) والإمارات العربية المتحدة (332 ألف برميل في اليوم)، والعراق والكويت (150 ألف برميل في اليوم لكل منهما). كذلك يفترض فريق تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) حدوث فائض في العرض بالتزامن مع دخولنا عام 2022، مما يؤدي إلى تجميد أعضاء تحالف أوبك (أوبك بلس) لمستويات إنتاجهم على مدار العام. وحتى في ظل هذا التجميد، فإن تعديلات خط الأساس تعني حدوث بعض التغييرات الطفيفة في الإنتاج لأعضاء تحالف أوبك (+1.7%) في شهر مايو من عام 2022، حيث سيتطلب الحفاظ على ثبات صافي الإنتاج إعادة تحقيق التوازن بين الدول الأعضاء.

من المتوقع ارتفاع إجمالي الطلب العالمي على النفط في عام 2021 على أساس سنوي بمقدار 4.15 مليون برميل في اليوم ليصل إلى 96.3 مليون برميل في اليوم، ونموه في عام 2022 بمعدل 3.35 مليون برميل في اليوم (100 ألف برميل في اليوم متجاوزا بذلك توقعاتنا للربع الثاني من عام 2021 لعام 2022) وأن يعود إلى مستوياته في عام 2019 بحلول الربع الثالث من عام 2022.

الملخص

كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ النمو الاقتصادي العالمي حوالي 6% في عام 2021، مقارنة بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة -3.3% في عام 2020. علاوة على ذلك، فقد قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمراجعة توقعاتها لشهر مايو "التي توقعت عدم حدوث انتعاش" وذلك بتوقعها انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 ليصل إلى -3.5%، إضافة لتعديل معدل نموها في عام 2021 ليرتفع إلى 5.8%. ولعل هذه المراجعات التصاعدية للتوقعات العالمية لكل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تعكس عدة عوامل، من أهمها أثر الحوافز المالية في عدد قليل من الاقتصادات الكبرى وحالات تكييف النشاط الاقتصادي مع حالات الإغلاق.

الجدير بالذكر هنا، أن فريق تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) سلط الضوء في نشرته السابقة، على أن الانتعاش الاقتصادي آتٍ لا محالة، ويسرنا هنا أن نرى أن الآخريين قد اتفقوا مع توقعاتنا القائلة بأن عوامل متعددة ستؤدي إلى اختلاف الانتعاش في كل دولة على حدة، وتشمل هذه العوامل على سبيل المثال لا الحصر: معدلات التطعيم في ذلك البلد، وحزم التحفيز المستمر، والسياسات والدعم المالي للصناعات، وعودة الأمور إلى طبيعتها في استهلاك السلع والخدمات. بيد أننا نواجه اليوم متغيرات جديدة لمتحورات فيروس كوفيد-19 (مثل: Lamb- da, Beta and Delta) التي لديها القدرة على الانتشار أسرع بنسبة 60% من سلالات العام الماضي. وبالتالي، فإن هنالك مستوى من أوجه عدم اليقين والمخاوف من حدوث وتيرة انتعاش أبطأ إذا كانت اللقاحات الحالية أقل فاعلية ضد هذه المتحورات مقارنة بالسلالة الأصلية، أو أنها كانت بطيئة في الوصول إلى عدد أكبر من سكان العالم.

إلا أن أنظارنا تتجه ببطء ونحن نستعرض مسار الجائحة خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية، نحو تداعيات كوفيد-19 ومسألة ما إذا كان العالم سيتمكن من الانتعاش المستدام. ومما لا شك فيه أن عامي 2021 و2022 سيشهدان نموًا استثنائيًا في أبعاد الاقتصاد والطلب على الطاقة، ولكن هل ستمتكن الإجراءات التي يتبناها المجتمع الدولي من إعادة وتيرة الحياة إلى طبيعتها؟

غير أن المسار المستقبلي للسياسات الحكومية يعد غير مؤكد ويتسم بالتشكك الشديد، فضلا عن وجود بعض المخاوف من احتمال أن يؤدي خفض الإنفاق الحكومي بعد فترة وجيزة من وقوع الجائحة إلى حالة التباطؤ الاقتصادي مثل تلك التي أعقبت الأزمة المالية التي شهدناها في عام 2008. وكانت قيمة الدولار الأمريكي منخفضة نسبياً لفترة طويلة، مع بدء مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في الإشارة إلى رفع أسعار الفائدة من أجل الحد من معدلات التضخم وعودة معدلات الفائدة إلى مستويات "طبيعية"، بينما بدأ خبراء الاقتصاد في التساؤل عما إذا كان هذا مجرد تأثير قصير الأمد بعد حقبة ما بعد كوفيد-19؟ أم أنه سيصبح مشكلة طويلة الأمد؟ إلا أن من شأن ارتفاع أسعار الفائدة أن يساعد ليس على خفض مخاطر التضخم فحسب، بل يمكنه أيضا أن يؤدي إلى إبطاء وتيرة النشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى تصفية الاستثمارات في العديد من الدول النامية لصالح جني عوائد أعلى في أماكن أخرى. كما ستقوم معظم الدول بتعديل أسعار الفائدة فيها لتحقيق الاستقرار في اقتصاداتها، بينما سيسعى البعض إلى زيادة الإيرادات عن طريق زيادة الضرائب وأسعار السلع الأساسية. فيما يتدافع المجتمع الدولي للتكيف في عالم ما بعد جائحة كوفيد-19 الذي يبدو أنه سيكون عالماً أكثر وعياً بالمناخ، إلا أننا لا نزال نشعر بالقلق الشديد من أن تؤدي هذه الإجراءات المجزأة إلى إعاقة توقعات النمو المستقبلية، مع ما يترتب على ذلك من آثار متلاحقة على الطلب على النفط.

ومع ذلك، فإن العالم يستفيق اليوم على حدوث انتعاش ملحوظ في الاقتصاد، واستمرار ارتفاع معدلات التطعيم بوتيرة ثابتة. ويبدو أن الهند تتحكم في تفشي المرض، ولا يزال الطلب الصيني على النفط قوياً على الرغم من إجراءات الإغلاق الحالية في بعض المقاطعات الصينية. كما أننا نشهد الآن حلول فصل الصيف، ومع ذلك نشهد ارتفاعاً كبيراً في وتيرة الطلب لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

المُلخَص

كذلك من المتوقع أن يستغرق الانتعاش الاقتصادي بالنسبة للعديد من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لا سيما في أوروبا، والدول غير الأعضاء فيها في منطقة الشرق الأوسط وأوراسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وقتاً أطول مقارنة بالدول الأمريكية وبعض الدول الآسيوية. كما قد تقود آسيا انتعاش الطلب الإقليمي على النفط في عام 2021، بينما من المتوقع أن تحقق الولايات المتحدة الأمريكية أكبر نسبة نمو لدولة واحدة عند حوالي 1.4 مليون برميل في اليوم (حوالي 250 ألف برميل في اليوم أعلى من توقعاتنا السابقة). بينما بلغ متوسط الطلب الصيني في عام 2020 نحو 13.6 مليون برميل في اليوم، مع قفزه إلى 15.8 مليون برميل في اليوم في الربع الرابع من عام 2020 بسبب تراجع الأسعار وتخفيف القيود الحكومية المفروضة على الاستيراد لكل من المصافي الصغيرة الحجم المسماة "أباريق الشاي" وتجار النفط. ونتوقع أن يعود الطلب الصيني إلى طبيعته في الربع الثاني أو الربع الثالث من هذا العام عند حوالي 14.2 مليون برميل في اليوم و14.3 مليون برميل في اليوم على التوالي.

إلا أن توقعات الحالة الأساسية هذه تظل متوقفة بدرجة كبيرة على مدى نجاح التدابير الرامية لاحتواء متحور دلتا الجديد واستمرار حزم التحفيز الاقتصادي، ونفترض أن هذه الجائحة (بما فيها أي متحورات جديدة لفيروس كوفيد-19) ستخضع إلى حد كبير للسيطرة المحلية أو الإقليمية بحلول نهاية شهر أغسطس 2021 مع عدم وجود موجات كبيرة أخرى من العدوى أو حالات الإغلاق. وينبغي أن يشهد الربع الثالث من عام 2021 نمواً كبيراً في الطلب على أساس ربع سنوي قدره 3.1 مليون برميل في اليوم، بزيادة كبيرة قدرها (60%) عن النمو في الربع الثاني من ذات العام. على الرغم من أن تقدير الطلب للربع الثالث من عام 2021 البالغ 98.3 مليون برميل في اليوم يعد أقل من مستوياته عام 2019، ولا يزال معدل 5.5 مليون برميل في اليوم (سنوياً) يعد أعلى مما كان عليه في أعماق أزمة عام 2020 عندما انخفض الطلب العالمي.

كذلك من المتوقع أن يشهد إجمالي المعروض النفطي العالمي نمواً بنحو 2.15 مليون برميل في اليوم في عام 2021 (مليون برميل في اليوم أعلى من توقعاتنا للربع الثاني من عام 2021) ونموه بمقدار 4.97 مليون برميل في اليوم في عام 2022 (1.5 مليون برميل في اليوم أعلى من توقعاتنا للربع الثاني من عام 2022). نلاحظ أن جزءاً كبيراً من هذا النمو في العرض مدفوع بالزيادات الحالية في الأسعار التصاعدية، إلى جانب جدول إنتاج تحالف أوبك بلس الذي يتم تسريعه مقارنة بالتوقعات السابقة. ونتوقع أن يحقق أعضاء تحالف أوبك معظم انتعاش الإنتاج في عام 2021، ومن المحتمل ألا تكون زيادة العرض مدفوعة بالمشاريع الجديدة، وإنما من زيادة الطاقة الإنتاجية الحالية. كما وافقت المجموعة في الاجتماع الوزاري الخامس عشر للدول الأعضاء والدول غير الأعضاء في أوبك، الذي عقد في شهر أبريل من عام 2021، على زيادة الإنتاج بما لا يزيد عن 500 ألف برميل في اليوم شهرياً، مع تعديلات أولية لشهور مايو ويونيو ويوليو من عام 2021 المحددة بمقدار 350 ألف برميل في اليوم، 350 ألف برميل في اليوم و441 ألف برميل في اليوم على التوالي. كذلك قررت المجموعة في الاجتماع الوزاري التاسع عشر للدول الأعضاء والدول غير الأعضاء فيها المنعقد في يوم 18 من شهر يوليو، زيادة مستويات الإنتاج بمقدار 400 ألف برميل في اليوم شهرياً حتى حلول شهر ديسمبر، ومراجعة خطوط الأساس المحددة في شهر مايو لعام 2022 بمقدار 1.632 مليون برميل في اليوم. ونتيجة لذلك، يتوقع فريق تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) نمو إنتاج تحالف أوبك بلس (لجميع السوائل) في هذا الربع بحوالي 1.25 مليون برميل في اليوم، ونموه بحوالي 1.2 مليون برميل في اليوم في الربع الرابع من عام 2021. كما كان من المتوقع سابقاً أن يستمر سريان اتفاقية تحالف أوبك بلس حتى شهر أبريل عام 2022، إلا أن العديد من الدول الأعضاء دعوا إلى التمديد حتى نهاية عام 2022 لإدارة الاختلالات الموجودة في السوق. ووافقت المجموعة منذ ذلك الحين على مواصلة التعاون حتى نهاية عام 2022. كما نص إعلان تحالف أوبك بلس الأخير على أن المجموعة ستسعى "لإنهاء تعديلات الإنتاج بنهاية شهر سبتمبر عام 2022". ومع ذلك، قد يأتي التوقف المؤقت المتوقع في إعادة التوازن إلى السوق نتيجة لكل من التباطؤ في الطلب على النفط بالتزامن مع اقتراب موسم الشتاء، ونمو الإنتاج خارج دول تحالف أوبك استجابةً لتحسين الأسعار. ولقد تجاوزت أسعار النفط العالمية حاجز 70 دولاراً للبرميل، مما أدى إلى خلق بيئة مريحة للدول لزيادة الإنتاج. لذلك، إذا رغبت أوبك وشركاؤها في الحفاظ على سوق متوازنة، فقد يحتاجون إلى الحفاظ على تخفيضاتهم طوال عام 2022.

المُلخَص

في حين أن هناك احتمالية للإنتاج الإضافي خلال الفترة المقبلة، إلا أن النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية يمثل بطاقة بديلة رئيسة لتحقيق الانتعاش المحتمل ويضيف قدرًا كبيرًا من أوجه عدم اليقين إلى توقعات العرض. وتتوقع في ظل بيئة الأسعار الحالية، أن يسترد النفط الصخري خسائره في النصف الأول من هذا العام وأن ينخفض في عام 2021 بنحو 470 ألف برميل يوميًا فقط، بينما سيشهد نمواً في عام 2022 بمقدار 540 مليون برميل في اليوم.

تشير اتجاهات العرض والطلب هذه إلى انتهاء العجز في العرض في الربع الرابع من عام 2021، وأن يستمر حتى عام 2022، مع وجود فائض فصلي يتراوح ما بين 0.4 و 2.7 مليون برميل في اليوم، وأن يبلغ متوسطه في عام 2022 مقدار 1.6 مليون برميل في اليوم. ومجدداً تفترض التوقعات الحالية للتوازن لعام 2022 أن يحافظ أعضاء تحالف أوبك بلس على مستويات إنتاج ثابتة مع إضافة بعض الطاقة الإنتاجية في شهر مايو من عام 2022. كما أن برامج التطعيم ستسمح بمزيد من الانتعاش الاقتصادي وإن كان بوتيرة أبطأ، وأن يتم في المستقبل المنظور التحكم في انتشار المتحورات الجديدة لكوفيد-19.

استناداً إلى الاختلالات المتوقعة التي توقعتها افتراضاتنا الأساسية في عام 2021، نفترض أن تحالف أوبك بلس قد يواجه بعض التحديات في عام 2022. وثمة خطر لحدوث فائض نفطي خلال فصل شتاء 2022/2021 بسبب انخفاض الطلب الموسمي والانتعاش المتواضع للإمدادات من الدول غير الأعضاء في تحالف أوبك بلس. كما قد يطلب من تحالف أوبك بلس في النصف الأول من عام 2022 إعادة التدخل بتخفيضات مؤقتة متواضعة إذا ما تراكمت المخزونات بنحو أسرع من المطلوب.

غير أنه يمكن للحفاظ على التخفيضات التي تبدأ في فصل الشتاء القادم أن يحافظ على استقرار السوق. وعلى الرغم من عدم انعكاس ذلك في توقعاتنا، إلا أن احتمالات استمرار عمليات سحب المخزونات بعد عام 2022 قد تمنح أعضاء تحالف أوبك بلس مجالاً لزيادة الإنتاج بقدر أكبر دون تعريض الأسعار للخطر. أما معدلات الامتثال لتحالف أوبك بلس فستبقى على حالها كما كانت دائماً، مما يعد عاملاً بالغ الأهمية في دفع الإنتاج لأن حقائق التسعير والحقائق المالية ستختبر عزيمة بعض الدول الأعضاء فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماتهم في هذا الصدد.

من المتوقع في ظل هذه الافتراضات، انخفاض مستويات المخزونات المستهدفة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمقدار 56 مليوناً لتصل إلى 4579 مليوناً في عام 2021، وارتفاعها بمقدار 36 مليوناً في عام 2022. إضافة إلى أن من المتوقع أن تتجاوز مستويات المخزونات الفعلية الأهداف المرجوة، لتصل إلى 4716 مليوناً في عام 2021، وازديادها بمقدار 153 مليون برميل في اليوم في عام 2022. كذلك من المتوقع أن تؤدي مستويات المخزونات الحقيقية التي لا تزال أعلى من السعة المرغوبة إلى شهود عام آخر من الأسعار المائلة للانخفاض. ومع ذلك، وبما أننا لا نتوقع حدوث تباين كبير في المخزونات، فإننا نقدر تراجع الأسعار ما لم يتخذ تحالف أوبك بلس إجراءات جديدة.

ملحوظة: على الرغم من استخدام مستويات مخزونات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كمؤشر - التي يفترض أن تبلغ مستويات متوسط الخمس سنوات - إلا أنها لا تعكس صورة شاملة للمخزونات العالمية. غير أن هذا المؤشر لا يعكس في حد ذاته ماهية دور تحالف أوبك بلس في المساعدة في إدارة هذه المخزونات.

النمو	2022	النمو	2021	النمو	2020	2019	
3.4	99.7	4.2	96.3	- 7.4	92.2	99.6	الطلب
5.0	101.3	2.2	96.4	- 6.4	94.2	100.6	العرض
	1.6		0.0		2.0	1.0	Δ

ملخص الأسعار

استخلصت فترات الثقة من الأسعار السائدة في سوق الخيارات ومنحنى العقود الآجلة التي تمثل وجهات نظر مجموعة واسعة من المتعاملين في السوق، مثل المضاربين والمنتجين ومصافي التكرير وشركات الطيران، وغيرهم.



فترة الثقة الأدنى/ الأعلى (68%) —
 سعر العقود الآجلة لخام برنت تسليم ظهر السفينة (دولار/ للبرميل) —
 سعر التسليم الفوري لخام برنت تسليم ظهر السفينة (دولار/ للبرميل) —

المصدر: حسابات كابسارك استنادا على بيانات NYMEX ومجموعة CME وFINCAD، يوليو 2021م.

دولار/ للبرميل	الربع الثالث لعام 2021	الربع الرابع لعام 2021	الربع الأول لعام 2022	الربع الثاني لعام 2022	الربع الثالث لعام 2022	الربع الرابع لعام 2022	الربع الأول لعام 2023	الربع الثاني لعام 2023
العقود الآجلة	73.16 دولار	73.29 دولار	71.02 دولار	69.39 دولار	68.50 دولار	68.09 دولار	66.11 دولار	64.13 دولار
فترة الثقة 50 %	80 – 66 دولار	85 – 63 دولار	89 – 58 دولار	89 – 54 دولار	92 – 50 دولار	92 – 50 دولار	93 – 47 دولار	92 – 44 دولار
فترة الثقة 68 %	83 – 63 دولار	91 – 59 دولار	89 – 84 دولار	100 – 84 دولار	101 – 46 دولار	106 – 43 دولار	108 – 40 دولار	110 – 37 دولار
فترة الثقة 95 %	95 – 56 دولار	111 – 48 دولار	131 – 38 دولار	142 – 33 دولار	148 – 31 دولار	163 – 28 دولار	177 – 25 دولار	186 – 22 دولار

القضايا الرئيسية لأسواق النفط في العامين 2021 و2022م

قد تتطور توقعاتنا أكثر في التقرير القادم، ذلك أن كل أوجه عدم اليقين تتوقف على الأنشطة الاقتصادية الخاصة بكل دولة على حدة، كما تلعب الاقتصادات القائمة على الخدمات والاعتماد على السفر والاستثمارات والتردد في أخذ اللقاحات وديناميكيات أسعار الفائدة أدوارًا بالغة الأهمية إضافة للعديد من المتغيرات الأخرى. ولا شك أن ردود أفعال الدول وكذلك وتيرة الطلب على النفط ستكون متباينة عندما نبدأ في الخروج من دائرة هذه الجائحة. هذا رغم أن بعض الدول قد تستفيد من هذا التراجع في الطلب من أجل المضي قدمًا في خططها المتعلقة بتغير المناخ، بينما لن يكون أمام بعض الدول الأخرى من خيار سوى استهلاك المزيد من أجل اللحاق بمسارات نموها الاقتصادي، في حين قد تستمر بعض الدول في تبني حزم التحفيز الخاصة بها، بينما نجد أن دولاً أخرى قامت بزيادة أسعار الوقود.

- "يقدر تقرير التوقعات الاقتصادية العالمية الصادر في شهر أبريل من عام 2021: إدارة عمليات التعافي المتباينة" الذي أعده صندوق النقد الدولي، أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام 2020 شهد انخفاضاً في عام 2019 بنسبة 3.3٪، مقارنة بنموه بنسبة 2.8٪. كذلك ينص هذا التقرير أيضًا على أن: "من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي في عام 2021 معدل 6 ٪، وأن يتراجع في عام 2022 إلى 4.4 ٪. وتعتبر توقعات تقرير التوقعات الاقتصادية العالمية لعامي 2021 و2022 أقوى مما كانت عليه في شهر أكتوبر من عام 2020. وتعكس المراجعة التصاعدية الدعم المالي الإضافي في عدد

50 ٪ من المجتمع العالمي بحلول منتصف عام 2022، وأن تتمكن آسيا بحلول هذا الوقت أيضا من التحكم في حالات عودة ظهور الإصابة بفيروس كوفيد-19. وينبغي أن تسمح السيطرة المحلية على حالات التفشي بدلاً من اتخاذ التدابير ذات الصلة على الصعيد الوطني، بمزيد من العودة إلى وتيرة الحياة الطبيعية لمعظم الدول.

إذا أخذنا مثال على التأثيرات الوطنية مقابل تلك العالمية، فإننا نجد أن قطاع الطيران يمثل حوالي 5 ٪ من استهلاك النفط العالمي، وعلى الرغم من عودة الرحلات الجوية الوطنية إلى مستوياتها لما قبل الجائحة، إلا أن الرحلات الطويلة والمتوسطة المدى ما زالت تشهد نموا متواضعا للغاية، غير أننا نقدر أن مجرد زيادة مستويات التطعيم وفتح الدول لحدودها سيعمل على زيادة الطلب على وقود الطائرات بما يتراوح ما بين 2 - 3 مليون برميل في اليوم.

كما نتوقع بنحو عام، أن يشهد عام 2021 نموًا تدريجيًا، وأن يكون هذا هام في الطلب على النفط في كل من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والدول غير الأعضاء فيها بحوالي 2.1 مليون برميل في اليوم لكل منطقة من هذه المناطق. ومن ثم، وبعد أن استعادت العديد من الدول (بقيادة الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) معظم الطلب المفقود في عام 2022، فإنها ستبدأ في متابعة توقعاتها للنمو التقليدي.

تفترض تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) من أجل التوصل إلى فهم أفضل لما ينبغي توقعه في الأرباع الثمانية المقبلة، أن تحالف أوبك بلس يهدف إلى الحد من تقلبات السوق. كما يعتقد فريق هذه التنبؤات استنادًا إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي، أن لدى دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند إمكانات كبيرة لزيادة مستويات الطلب، حتى لو بدأ النمو المتعاقب في التراجع بحلول عام 2022. ومع ذلك، فإن من المتوقع في ظل هذا الافتراض المتمثل في استمرار النمو القوي للطلب رغم التخفيف من حدته، أن يشهد العالم فائضًا نفطياً في المدى القريب خلال فترة تتراوح ما بين (4 - 16 شهرًا). كذلك من المتوقع أن يزيد المنتجون من خارج تحالف أوبك بلس إنتاجهم بالتزامن مع اقتراب الأسعار من 70 دولارًا أمريكيًا للبرميل، إلا أن هذه التدفقات ستضرب أسواق النفط العالمية تدريجيًا. هذا، إلى جانب نمو الطلب المتواضع المتوقع في الربعين الأول والثاني من عام 2022، ويمكننا بالتالي افتراض إبطاء تحالف أوبك بلس لوتيرة تخفيف حدة التخفيضات والمحافظة على مستويات الإنتاج حتى حلول عام 2022.

كذلك أجرى فريق تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) مؤخرًا المسح نصف السنوي للمخاطر، ولم تكن معظم استجاباته متفائلة للغاية بشأن الأرباع الأربعة المقبلة. ورغم ذلك، يعتقد المستجيبون بصفة عامة عودة وتيرة الحياة الطبيعية خلال عام 2022، ويتفقون إلى حد كبير على وجود مستويات خطر منخفضة للغاية لحدوث انكماش اقتصادي. كما أن الأمل معقود على أن يتم تطعيم أكثر من

القضايا الرئيسية لأسواق النفط في العامين 2021 و2022م

جانب تحسين الطلب بيئة تدعم نمو العرض المقاس. وعلى الرغم من أننا لا نتوقع عائداً كبيراً من الدول غير الأعضاء في تحالف أوبك بلس هذا العام، إلا أن بإمكان البيئة الحالية تعزيز مزيد من النمو في عام 2022. ورغم ذلك، فإننا نقدر أن يأتي معظم النمو هذا العام من المشاريع القائمة ومن تحالف أوبك بلس على وجه الخصوص (إجمالي توقعات نمو المعروض من السوائل لتحالف أوبك بلس: 1.8 مليون برميل في اليوم في 2021، و3.8 مليون برميل في اليوم في 2022 - خارج تحالف أوبك بلس: 370 ألف برميل في اليوم في 2021، و1.1 مليون برميل في اليوم في 2022).

من المتوقع ازدياد العرض العالمي على أساس ربع سنوي في الربع الثالث من عام 2021 بمقدار 2.3 مليون برميل في اليوم، وتعد وتيرة النمو هذه أبداً من تقديرات الربع الثاني البالغة 2.7 مليون برميل في اليوم. كما نجد أن النمو في هذا الربع مدفوعاً إلى حد كبير من جانب المملكة العربية السعودية ودول تحالف أوبك بلس التي نسقت أهداف إنتاج المجموعة جزئياً. كما أن من المتوقع أن يمثل أعضاء تحالف أوبك بلس أكثر من 60٪ من نمو الإنتاج لهذا الربع، وعلى الرغم من الأنباء الأخيرة التي تفيد بأن نشاط الحفر أخذ في الانتعاش في أمريكا الشمالية، فإن من المتوقع أن يتسبب الانخفاض العام في الاستثمار والسياسات الأكثر صرامة في تراجع إنتاج النفط الصخري بنحو ثابت في عام 2021 قبل أن ينتعش مجدداً في أوائل عام 2022. هذا، وعلى الرغم

لـ شك أن عودة ظهور فيروس كوفيد-19، على الرغم من السيطرة الحالية عليه في الاقتصادات الكبرى مثل الصين والهند، تؤثر سلباً وتتسبب في حدوث خسائر في مواقع أخرى مثل إفريقيا والأسواق الناشئة في أمريكا اللاتينية وآسيا. وعلى الرغم من أن القارة الأفريقية تستهلك 5٪ من الطلب العالمي على النفط، إلا أن طلبها هذا قد يستحق إجراء المزيد من التقصي في نشرتنا التالية.

توقع بعض المحللين أن يشوب الهدوء التوترات الجيوسياسية على العديد من الجبهات مصحوباً باستئناف خطة العمل المشتركة الشاملة¹ وإلغاء العقوبات المفروضة على إيران وتوصل الصين لاستئناف محادثاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإجراء انتخابات متعددة في أمريكا اللاتينية مصحوبة بعمليات انتقال سلسة. ومع ذلك، لم يحدث تطور يذكر حتى الآن، ولا يتوقع مع استمرار هذه القضايا حدوث أي تغييرات حقيقية. يرجي الرجوع إلى الافتتاحية المصاحبة في نهاية هذا التقرير للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن إيران.

أما فيما يتعلق بجانب العرض، فقد ظل الامتثال لتحالف أوبك بلس مرتفعاً طوال الربع الثاني من عام 2021، ورغم أن السوق لا تزال هشة غير مستقرة، إلا أنها أقل تقلباً بكثير مما كانت عليه في وقت سابق من العام. ولدنيا إلى

• قليل من الاقتصادات الكبيرة، والانتعاش المتوقع من اللقاحات في النصف الثاني من عام 2021، واستمرار تكيف النشاط الاقتصادي بالتزامن مع ضعف حركة التنقل. إلا أن قدراً كبيراً من أوجه عدم اليقين يحيط بهذه النظرة فيما يتعلق بمسار الجائحة، وفعالية دعم السياسات الرامية لتوفير جسر لتبني وتعميم اللقاحات الناجمة، وتطور الأوضاع المالية" (23 مارس 2021).

• من المتوقع أن تلعب عمليات توزيع حزم التحفيز المالي دوراً هاماً في دعم المستهلكين والشركات في ظل جائحة كوفيد-19، إلى جانب أوجه عدم اليقين الذي يكتنف العديد من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمحيطه بأسعار الفائدة السلبية أو المنخفضة قصيرة الأجل، ووجود مؤشر على الانتعاش المتواضع. ورغم ذلك فقد يصبح الانتعاش العالمي أكثر تفاوتاً نظراً لعودة شبح التضخم وإشارات بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى إمكانية زيادة أسعار الفائدة.

يلعب النفط أيضاً دوراً حاسماً في احتواء التضخم، وكما صرح صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان في 23 يونيو: "لدينا أيضاً دور حاسم في ترويض واحتواء التضخم من خلال التأكد من عدم خروج هذه السوق عن السيطرة".

¹ خطة العمل الشاملة المشتركة المعروفة باسم الاتفاق النووي الإيراني أو الاتفاق الإيراني، عبارة عن اتفاقية حول البرنامج النووي الإيراني تم التوصل إليها في فيينا بتاريخ 14 يوليو عام 2015 بين إيران ومجموعة دول (5+1) مع الاتحاد الأوروبي.

القضايا الرئيسية لأسواق النفط في العامين 2021 و2022م

من الانخفاض القصير في أنشطة الحفر المدفوع بالطقس في وقت سابق من هذا العام، إلا أن من المتوقع أن يشهد إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية استقراراً وأن يبدأ في الارتفاع بوتيرة متواضعة خلال النصف الثاني من عام 2021 (مع الحفاظ على متوسط الانخفاض السنوي في عام 2021) قبل أن يتعافى مجدداً في عام 2022. من جانب آخر، ازدادت في الأسابيع الماضية التقارير المتعلقة بأنشطة الحفر في منطقتي باكين "Bakken" في نورث داكوتا وإيجل فورد "Eagle Ford" في جنوب تكساس، مما يدل على إمكانية تحقيق أرباح ويشير إلى أن بإمكان الإنتاج أن يتجاوز توقعاتنا السابقة. والواقع أننا أبرزنا في تقرير تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) للربع الثاني من عام 2021، أنه يمكن "لتحسين الأسعار أن يسمح أيضاً بتحقيق انتعاش في أنشطة الحفر والإنتاج بشكل أكثر حدة من المتوقع"، كما أن النشاط الحالي يسير في أعقاب هذا الاتجاه.

كذلك أدت التطورات السياسية والاقتصادية الأخيرة إلى تعقيد توقعات العرض، كذلك إن الأهداف طويلة الأجل لإدارة الرئيس بايدن والآثار قصيرة الأجل المترتبة على سياساتها الرامية إلى تسريع تحولات الطاقة في إطار

"الصفقة الخضراء الجديدة"² والسياسات المماثلة في الدول الأخرى، تجعل من الآمن افتراض أن المستثمرين قد يكونون أقل تفاؤلاً بشأن تحقيق الأرباح المستقبلية لقطاع النفط. إلا أن هذا الأمر يمكن يمثل مشكلة بالنسبة لشركات النفط الدولية (IOCs) وأن يعود في نفس الوقت بالفائدة على شركات النفط الوطنية (NOCs) على المدى الطويل إذا تجاوز الطلب على النفط الجهود المبذولة للتخفيف من استخدامه.

كذلك نتوقع أن تشهد ليبيا أكبر نمو في الإنتاج هذا العام بحوالي 880 ألف برميل في اليوم (ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الانتعاش الذي شهدناه بالفعل)، تليها إيران (بنحو 540 ألف برميل في اليوم)، وروسيا (بحوالي 210 ألف برميل في اليوم)، وكندا (بنحو 190 ألف برميل في اليوم). وعلى الرغم من أن إيران تجري حالياً محادثات لإعادة الانضمام إلى خطة العمل المشتركة الشاملة، إلا أن استطلاعنا الأخير يشير إلى أن هذا لن يحدث بوتيرة سريعة. فيما تدعم الأحاديث الإخبارية ومصادر أخرى الفكرة القائلة بأن عملية رفع العقوبات المفروضة على إيران قد تستغرق وقتاً أطول مما كان متوقعاً في السابق، وللحصول على مزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى الافتتاحية المرفقة في نهاية هذا التقرير.

ينبغي أن تكون المخزونات الكافية ومستويات الطاقة الاحتياطية العالية المستمرة حتى عام 2021 كافية للتخفيف من حدة أي صدمات عرض "سلبية" قصيرة الأجل، مما يؤدي إلى تحركات تدريجية للأسعار بأقل قدر من التقلب. ويمكن أن تشهد الأسعار مزيداً من الضغوط التي تؤدي للانخفاض إذا فشلت الجهود المبذولة للحد من انتشار متحور دلتا الجديد أو أخفق أعضاء تحالف أوبك بلس في خفض تخفيضاتهم بسرعة كبيرة (من خلال التيسير المتفق عليه أو تآكل الانضباط). يبدو بناءً على أرصدتنا المتوقعة أن خطر الانخفاض هذا سيستمر حتى حلول عام 2022.

تعد توقعات تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) للعرض والطلب بمثابة متوسط فصلي ولا تأخذ في الاعتبار التقلبات قصيرة الأجل. وبطبيعة الحال، ستظل التغييرات الفعلية في العرض والطلب متقلبة، مما يعكس الاستجابات لجائحة كوفيد-19 ومدتها. كما قد تشمل التحديات الأخرى تخفيضات غير متوقعة في الإمدادات النفطية بسبب الأعاصير ومدى امتثال تحالف أوبك بلس والاضطرابات في الدول النامية، وغيرها من الأمور أخرى.

² أو الاتفاق البيئي الجديد الذي تدعو مقترحاته إلى وضع سياسة عامة لمعالجة تغير المناخ إلى جانب تحقيق أهداف اجتماعية أخرى مثل خلق فرص العمل والحد من عدم المساواة الاقتصادية، ويجمع هذا الاتفاق بين نهج الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت للاقتصاد والافتكار الحديثة مثل الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الموارد.

توقعات الطلب

من المتوقع من ناحية أخرى أن تشهد منطقتي الشرق الأوسط وأوراسيا انخفاضًا في الطلب في عام 2021 بمقدار 130 ألف برميل في اليوم، و40 ألف برميل في اليوم على التوالي. وكما تمت مناقشته آنفاً ووفقاً للتوقعات الأخيرة لصندوق النقد الدولي، فإننا نقدر أن تشهد الدول المصدرة للنفط والغاز انتعاشاً أضعف مقارنة بالمناطق الأخرى، حيث يظل نموها الاقتصادي متناسباً مع صادراتها من المواد الهيدروكربونية. وعلى الرغم من أننا نفترض أن دولاً مثل المملكة العربية السعودية وروسيا ستقود نمو الطلب على النفط في هذه المناطق، عند 35 ألف برميل في اليوم و127 ألف برميل في اليوم على التوالي، إلا أن من المتوقع أن تشهد الدول الأوروبية الآسيوية المتبقية انخفاضاً في مستويات الطلب. وستواجه منطقة الشرق الأوسط لا سيما دول مثل إيران ولبنان، تباطؤاً اقتصادياً، مما سيعيق نمو الطلب في جميع أنحاء المنطقة.

كذلك نفترض في عام 2022، أن تشهد جميع الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نموًا في الطلب على النفط باستثناء نيوزيلندا. ونفترض أن يصل الطلب على النفط في دول المنظمة في الأمريكيتين إلى مستوياته لعام 2019 بحلول النصف الثاني من عام 2023، وذلك بالتزامن مع وصول الطلب في الدول أعضاء المنظمة في آسيا وأوقيانوسيا إلى مستوياته بحلول بداية عام 2022. على الرغم من أننا نتوقع أن يبلغ إجمالي الطلب في الدول الأوروبية أعضاء المنظمة نحو 750 ألف برميل في اليوم طوال عامي 2021 و2022، إلا أننا لا نتوقع أن يصل إلى مستوى الطلب لعام 2019. ولعل هذه التوقعات تعكس الانخفاضات الهيكلية في المنطقة في أعقاب اتجاهها نحو التنويع بمنأى عن الوقود الأحفوري وتعزيز معاييرها المتعلقة بكفاءة استهلاك الطاقة. غير أننا نلاحظ بوضوح عند مقارنة توقعاتنا السابقة مع هذه التوقعات، أننا قد خفضنا توقعاتنا المتعلقة بنمو طلب الدول أعضاء المنظمة في أوروبا الشرقية في وقت سابق من هذا العام، إضافة لتخفيضنا لتوقعاتنا لدول المنظمة في أوروبا الغربية. يرجى الرجوع إلى قسم الطلب الخاص بالدول الأوروبية أعضاء المنظمة.

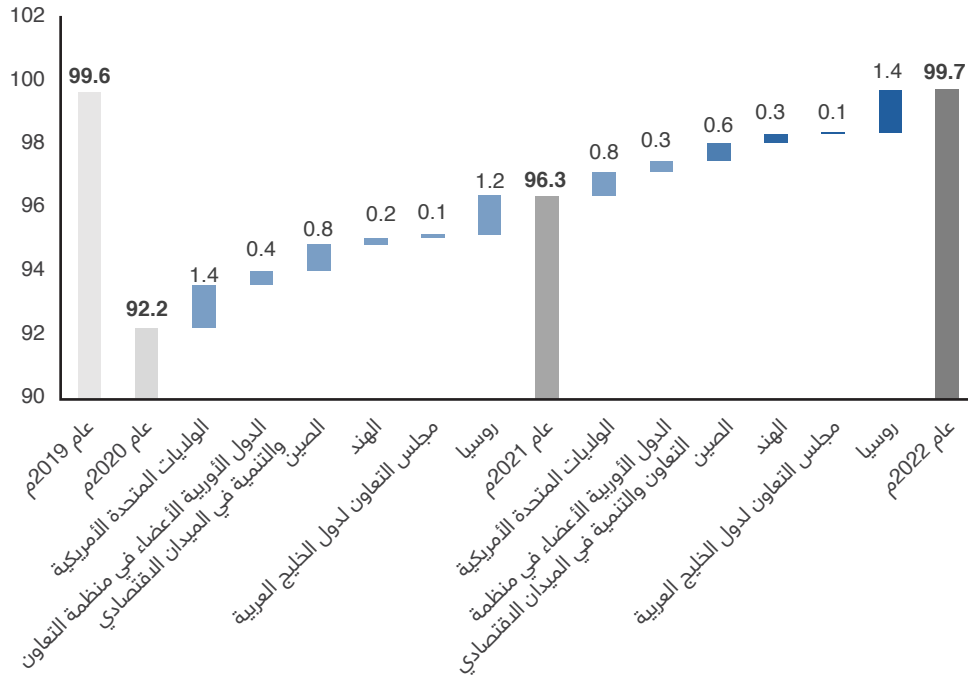
من المتوقع أن يسجل نمو الطلب العالمي على النفط في عام 2021 معدل قياسي قدره 4.2 مليون برميل في اليوم على أساس سنوي، وزيادته مجدداً في عام 2022 بمقدار 3.4 مليون برميل في اليوم. كذلك من المتوقع أن تتسارع وتيرة الطلب العالمي في الربع الثالث من عام 2021 على أساس ربع سنوي بمقدار 3.1 مليون برميل في اليوم وذلك عقب النمو ربع السنوي الذي شهده في الربع الثاني من عام 2021 بنحو 1.8 مليون برميل في اليوم. ويأتي النمو المتوقع من القيادة الصيفية الموسمية وفترة الإجازة وتخفيف الإجراءات الصحية المفروضة وانتعاش الاقتصادات في أوروبا وآسيا وتحسن الطلب الأمريكي، لا سيما الطلب على البنزين. كما تسارعت وتيرة حملات إطلاق اللقاحات على الرغم من بعض إنفاذ تدابير الإغلاق في بعض الولايات والدول.

نتوقع أن تشهد الدول الأعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نموًا في الطلب على النفط مماثلة لنمو الدول غير الأعضاء في المنظمة لهذا العام، عند حوالي 2.1 مليون برميل في اليوم. كما أننا نقدر أن يحدث معظم النمو في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وأن يمثل 94 ٪ من نمو الدول الأعضاء في المنظمة في الأمريكيتين، و64 ٪ من إجمالي نمو دول المنظمة. والواقع، أن الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أشد الدول تضرراً من انكماش الطلب على النفط عام 2020، فإنها ستشهد أقوى انتعاش في الطلب، ونقدر نمو الطلب في الدول الأمريكية أعضاء المنظمة بنحو 1.4 مليون برميل في اليوم (200 ألف برميل في اليوم أكثر من توقعاتنا السابقة)، يليها نمو الطلب في الدول الأوروبية أعضاء المنظمة بنحو 420 ألف برميل في اليوم، والدول أعضاء المنظمة في آسيا وأوقيانوسيا بمقدار 250 ألف برميل في اليوم. وستمثل آسيا معظم النمو في الطلب لعام 2021، تليها أمريكا اللاتينية وأفريقيا. كما أن من المتوقع نمو طلب الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بحوالي 1.8 مليون برميل في اليوم، تليها دول أمريكا اللاتينية بحوالي 320 ألف برميل في اليوم، ومن ثم الدول الإفريقية بحوالي 50 ألف برميل في اليوم.

توقعات الطلب

كما أننا نقدر أن يشهد الطلب في الدول غير الأعضاء في المنظمة في عام 2022 نمواً بوتيرة أسرع (1.8 مليون برميل في اليوم) من نموه في الدول أعضاء المنظمة، ويعزى ذلك إلى أن الطلب قد توقف مؤقتاً هذا العام بسبب استئناف تدابير الإغلاق في بعض الدول. وبالتالي، فإن من المتوقع عودة أقوى للطلب في العام المقبل. كما نجد أن اتجاه النمو الأساسي (قبل جائحة كوفيد-19) أقوى بكثير بين الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

نمو الطلب العالمي السنوي على النفط (مليون برميل في اليوم) للفترة ما بين (2019 - 2022)



المصدر: كابسارك، يوليو 2021م.

نلاحظ وفقاً للمراجعة الإحصائية لشركة بريتش بترولوم (BP) للطاقة العالمية، أن أكبر معدل نمو في الطلب على النفط على أساس سنوي تم تسجيله في عام 1973، كان عند 4.1 مليون برميل في اليوم. بينما نتوقع أن يكون النمو لعام 2021 عند 4.2 مليون برميل في اليوم. ومع ذلك، ستظل مستويات الطلب العالمي على النفط أقل من مستوياته في عام 2019.

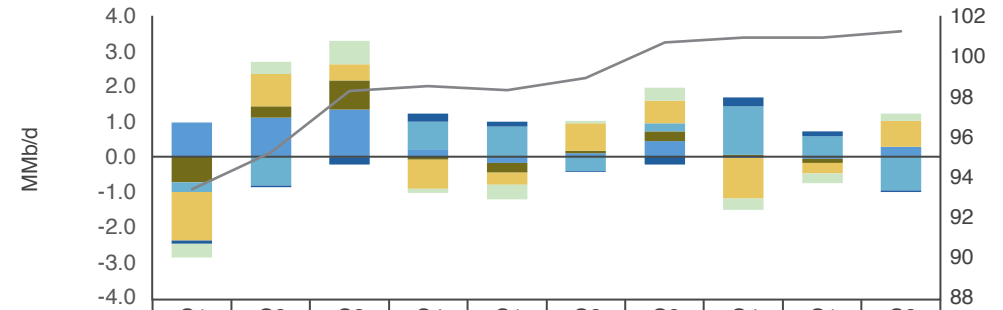
مستويات الطلب

من المتوقع أن تحتفظ الدول خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بحصتها من الطلب العالمي على النفط البالغة 53 ٪ في عامي 2021 و2022، وأنها ستمثل أيضًا 49 ٪ من نمو الطلب في عام 2021، ولكنها من المتوقع أن تمثل 55 ٪ من نمو الطلب العالمي في عام 2022، وستواجه وتيرة انتعاش أبطأ في عام 2021 الذي سيتعافى في عام 2022.

من المتوقع كما ذكرنا سابقًا، أن تأتي أكبر التغييرات الموسمية لهذا الربع من الأمريكيتين تليها دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أوروبا ثم أوراسيا، ويرجع ذلك إلى حلول موسم الصيف والزيادات المرتبطة به في حركة السفر.

ستكون افتراضاتنا الحالية للطلب عرضة لحدوث تغييرات كبيرة اعتمادًا على تأثير المتحورات الجديدة لفيروس كوفيد-19، ومدى فعالية اللقاحات وسرعة توزيعها، وانتعاش النشاط الاقتصادي وأنشطة السفر وتحركات أسعار النفط المستقبلية. مما يستلزم إجراء المزيد من المراجعات لهذه الافتراضات مع تقدمنا خلال الربع الثالث من عام 2021، خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مثل الصين (ولا يزال فريق تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) متحفظًا في تقديراته للطلب ويسلط الضوء على أنه يمكن لانتعاش الناتج المحلي الإجمالي أن يؤدي إلى خلق المزيد من الإمكانات لنمو الطلب على النفط).

نمو الطلب الإقليمي على النفط خلال الفصلين الأولين من عامي 2021 و2022 (مليون برميل في اليوم)



2020	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	2020
43.2	43.2	43.3	40.2	46.2	الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
49.0	52.1	49.5	45.9	48.4	الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
92.2	95.3	92.3	86.1	94.6	الطلب العالمي

2021	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	2021
45.3	46.8	46.5	44.5	43.4	الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
51.0	51.7	51.7	50.7	49.9	الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
96.3	98.5	98.3	95.2	93.4	الطلب العالمي

2022	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	2022
46.9	47.7	46.9	46.1	46.8	الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
52.2	53.2	53.8	52.8	51.5	الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
99.7	100.9	100.7	98.9	98.3	الطلب العالمي

2023	الربع الأول	الربع الثاني	2023
47.2	48.0	48.0	الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
54.0	53.0	53.0	الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
101.9	100.9	100.9	الطلب العالمي

الولايات المتحدة الأمريكية

MMb/d	2020	Q1	Q2	Q3	Q4	2021	Q1	Q2	Q3	Q4	2022	Q1	Q2
United States	18.3	18.5	19.4	20.3	20.6	19.7	20.3	20.3	20.6	20.6	20.4	20.7	20.8

الفترة ما بين 2021 - 2022م

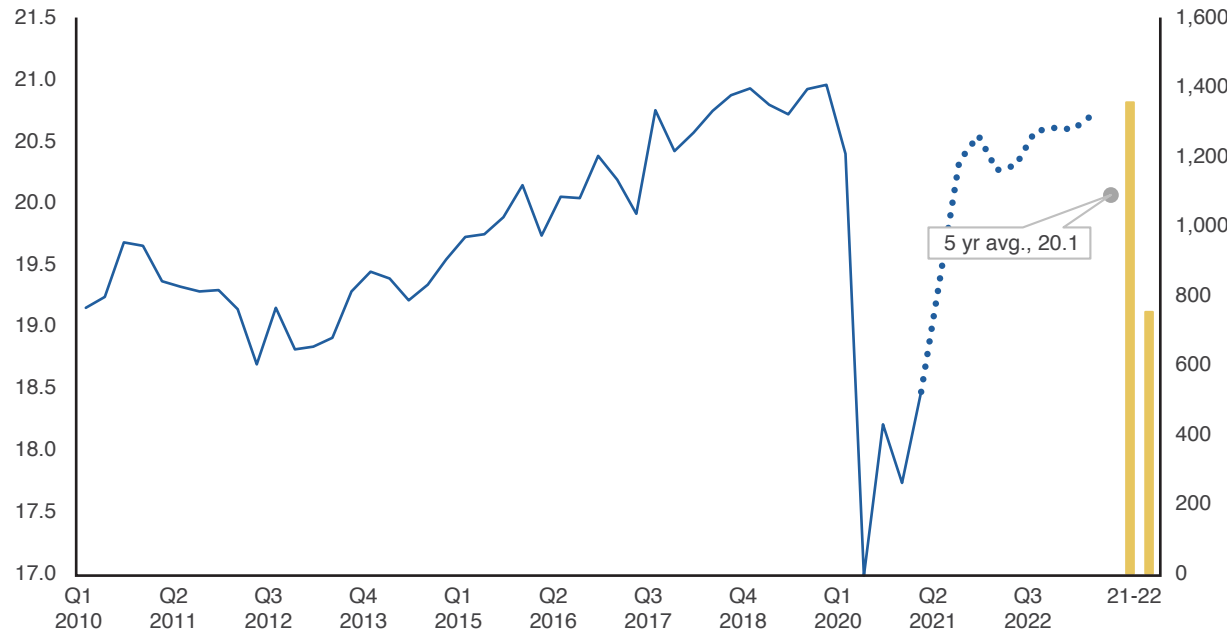
كما أن من المفترض أن يشهد الطلب على البنزين في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2021 نموا قويا (630 ألف برميل في اليوم)، يليه زيت الغاز أو الديزل (280 ألف برميل في اليوم)، وغاز البترول المُسال (160 ألف برميل في اليوم) وأنواع الوقود الثقيل الأخرى، وإن كان ذلك بقدر محدود للغاية. بينما تظل توقعاتنا لوقود الطائرات منخفضة في عام 2021 عند حوالي 120 ألف برميل في اليوم، ولكن يبدو أن عام 2022 سيكون أكثر تفاؤلاً بالتزامن مع ازدياد حركة السفر الدولي.

من المتوقع نمو الطلب على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2021 بحوالي 1.35 مليون برميل في اليوم، واستمرار نموه في عام 2022 بمقدار 750 ألف برميل في اليوم مع بقائه دون مستوياته في 2019. وسيكون هذا الانتعاش مدفوعا بتحسين الاقتصاد، فضلا عن تقديرات انتعاش قوي في الناتج المحلي الإجمالي وتحسن معدلات البطالة. وعلى هذا النحو، قام فريق تنبؤات كابسارك للأسواق النفط (KOMO) بمراجعة نمو الطلب الأمريكي لعام 2021 بالزيادة بمقدار 200 ألف برميل في اليوم، ونفترض أنها ستشهد كذلك انتعاشا بأسرع ما يمكن في عام 2021، مثلما كانت أنواع وقود النقل الأشد تضررا في عام 2020.

الولايات المتحدة الأمريكية

الربع الثالث لعام 2021

انحسار وارتفاع النمو في الولايات المتحدة الأمريكية، مليون برميل في اليوم في الفترة (2021 - 2022)



نتوقع أن تؤدي بداية فصل الصيف في الولايات المتحدة الأمريكية إلى حدوث نمو كبير للطلب على أساس ربع سنوي يبلغ حوالي 940 ألف برميل في اليوم، وذلك بالتزامن مع زيادة الطلب على البنزين بمقدار 350 ألف برميل في اليوم في موسم القيادة، ونمو الطلب على الديزل عند حوالي 240 ألف برميل في اليوم. فيما تظهر البيانات الأسبوعية الأخيرة أن الطلب على البنزين في الولايات المتحدة سيصل للمرة الأولى إلى 10 مليون برميل في اليوم، ومن المتوقع أيضًا أن تساهم أنواع الوقود الثقيلة الأخرى في نمو الطلب بمقدار 200 ألف برميل في اليوم.

المصدر: كابسارك، يوليو 2021م.

الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)

MMb/d	2020	Q1	Q2	Q3	Q4	2021	Q1	Q2	Q3	Q4	2022	Q1	Q2
OECD Europe	13.1	12.9	13.3	14.1	14.0	13.6	13.7	13.8	14.0	14.1	13.9	14.0	14.1

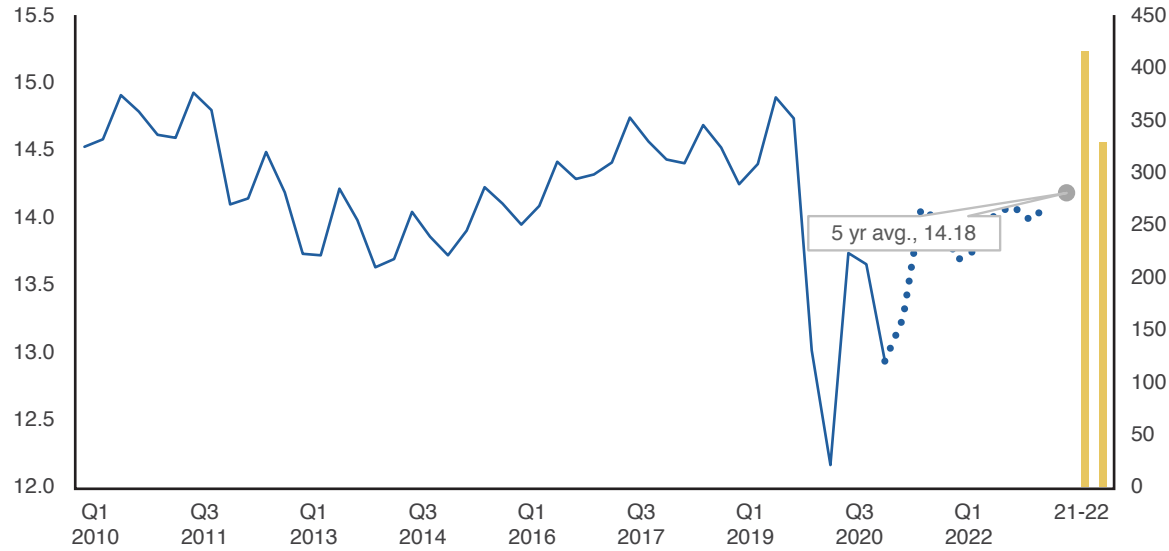
الفترة ما بين 2021 - 2022م

من المتوقع نمو الطلب على النفط في الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2021 بمقدار 420 ألف برميل في اليوم، ونموه في عام 2022 بمقدار 330 ألف برميل في اليوم. ومن المتوقع أن انتعاش الطلب في الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها لن تسترد كل طلبها المفقود اعتبارًا من عام 2020. ورغم ذلك، تفترض تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) على عكس التقديرات الأخرى للطلب على النفط في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أن الطلب من هذه المنطقة قد بلغ ذروته، وتوقع هذه التنبؤات أن يشهد اتجاه الطلب ركودًا أو نزوعه نحو الانخفاض في الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعد عام 2023. غير أن توقعات هذا الإصدار بالنسبة للدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تتضمن كذلك بعض التخفيضات الكبيرة مقارنة بتوقعاتنا السابقة للأسباب التالية:

1. فرضت دول أوروبا الغربية عمليات إغلاق كبيرة مجدداً في الربع الأول من عام 2021 التي كان من المتوقع أن يتم تمديدها إلى الربع الثاني.
 2. تتأثر دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أوروبا الشرقية بجيرانها الغربيين بنحو غير متناسب، مما يؤدي إلى إعاقة انتعاشها الاقتصادي بوتيرة أبطأ مما كان يُفترض سابقًا.
 3. يجري الآن تحول قوي في أوروبا في مجال الطاقة، مصحوبًا بسياسات متصاعدة.
- كما نتوقع استئناف أنشطة النقل في عام 2021 التي يقودها نمو الطلب على الديزل بمقدار 190 ألف برميل في اليوم (45٪ من إجمالي النمو) نظرا لاعتماد كثير من أساطيل النقل الأوروبية على هذا الوقود. ومن المتوقع أن يشهد الطلب على البنزين ارتفاعا بمقدار 50 ألف برميل في اليوم، يليه ارتفاع الطلب على وقود الطيران والوقود الثقيل عند حوالي 40 ألف برميل في اليوم لكل منهما.

الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)

تراجع وارتفاع النمو في الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
(تراجع بملايين البراميل في اليوم، ونمو بالآلاف البراميل في اليوم، في الفترة 2021 - 2022)



الربع الثالث لعام 2021

إننا نقدر تماشياً مع هذه الفترة، أن يقود الطلب على وقود النقل عمليات النمو في هذا الفصل. ومن المتوقع نمو الطلب على أساس ربع سنوي في الربع الثالث بحوالي 810 ألف برميل في اليوم، حيث سيمثل الطلب على زيت الديزل أو الغاز ما يقرب من 50% من هذا الانتعاش، يليه الطلب على البنزين بحوالي 170 ألف برميل في اليوم، والطلب على وقود الطائرات عند حوالي 140 ألف برميل في اليوم.

المصدر: كابسارك، يوليو 2021م.

الصين

MMb/d	2020	Q1	Q2	Q3	Q4	2021	Q1	Q2	Q3	Q4	2022	Q1	Q2
China	13.6	14.6	14.2	14.3	14.6	14.5	14.8	15.1	14.9	15.3	15.0	15.2	15.4

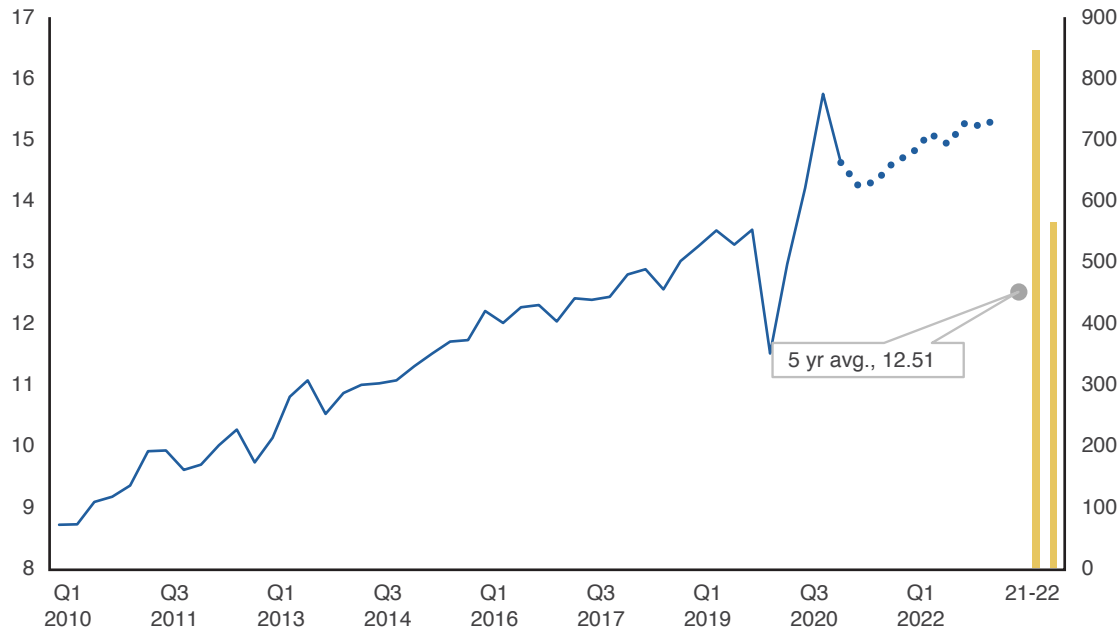
الفترة ما بين 2021 - 2022م

من المتوقع نمو الطلب الصيني على النفط في عام 2021 بحوالي 850 ألف برميل في اليوم، وبحوالي 570 ألف برميل في اليوم في عام 2022. كما تُظهر المؤشرات الاقتصادية فرصاً قوية للصين للنمو بما يتجاوز أرقامنا المتوقعة، وقد كانت مستويات طلبها على النفط في النصف الأول من هذا العام جيدة. ومع ذلك، فإن ارتفاع أسعار النفط وزيادة المخزونات وتقييد حصص الاستيراد الحكومية للمصافي الصغيرة الحجم المسماة "أباريق الشاي"، جميعها تشير إلى توقعات أكثر تحفظاً للنصف الثاني من هذا العام.

كذلك من المتوقع أن يأتي النمو الصيني لهذا العام من وقود النقل، ونتوقع أن يصل نمو الطلب على الديزل إلى 220 ألف برميل في اليوم، ونمو الطلب على البنزين عند حوالي 190 ألف برميل في اليوم، إضافة إلى تقديراتنا بأن يكون نمو الطلب على الوقود الثقيل لهذا بمقدار 140 ألف برميل في اليوم.

الربع الثالث لعام 2021

انحسار النمو الصيني بملايين البراميل في اليوم ونموه بألاف البراميل في للفترة (2021 - 2022)



المصدر: كابسارك، يوليو 2021م.

تختلف أنماط الطلب (المشتريات) والاستهلاك (الاستخدام) المتوقعة في الصين اختلافا كبيرا في النصف الأول من هذا العام. وعلى الرغم من أنه كان من المتوقع أن يتراوح استهلاك الصين للوقود ما بين 13 - 14 مليون برميل في اليوم، إلا أننا نرى أن طلبها في الربع الأول من هذا العام كان عند حوالي 14.6 مليون برميل في اليوم، مما يشير إلى زيادة كبيرة في المخزونات. ومع ذلك، فقد بدأ أن الطلب قد استقر بالتزامن مع انتقالنا إلى الربع الثاني من هذا العام. كما أن من المتوقع أن يشهد الطلب على أساس ربع سنوي ارتفاعا بمقدار 100 ألف برميل في اليوم فقط، ولعل هذا يعكس حالة التشبع في مستويات المخزونات الصينية في الربعين الماضيين، وعمليات الإغلاق الإقليمية الحالية، وارتفاع أسعار النفط العالمية وسلسلة الزيادات في أسعار النفط المكرر محليًا. وقد شهدت الزيادة التاسعة ارتفاع أسعار البنزين والديزل المحلية إلى 225 يوانًا (34.85 دولارًا) و215 يوانًا للطن على التوالي في شهر يونيو 2021.

أيضًا من المتوقع أن يتصدر نمو الطلب على زيت الغاز أو الديزل هذا الربع بحوالي 170 ألف برميل في اليوم، يليه الطلب على وقود البنزين للسيارات بما يقدر بنحو 50 ألف برميل في اليوم. كما أن من المتوقع أن تتم موازنة هذه الزيادات من خلال الانخفاضات المتوقعة في زيت الوقود (60 ألف برميل في يوم)، والنافتا (50 ألف برميل في اليوم) ووقود الطائرات (30 ألف برميل في اليوم).

الهند

MMb/d	2020	Q1	Q2	Q3	Q4	2021	Q1	Q2	Q3	Q4	2022	Q1	Q2
India	4.6	5.0	4.8	4.5	4.9	4.8	5.1	5.1	4.9	5.2	5.1	5.4	5.4

الفترة ما بين 2021 - 2022م

نتوقع بعد الانخفاضات المستمرة، أن يبدأ الطلب على غاز البترول المسال في التأثير وانخفاضه بحوالي 50 ألف برميل في اليوم.

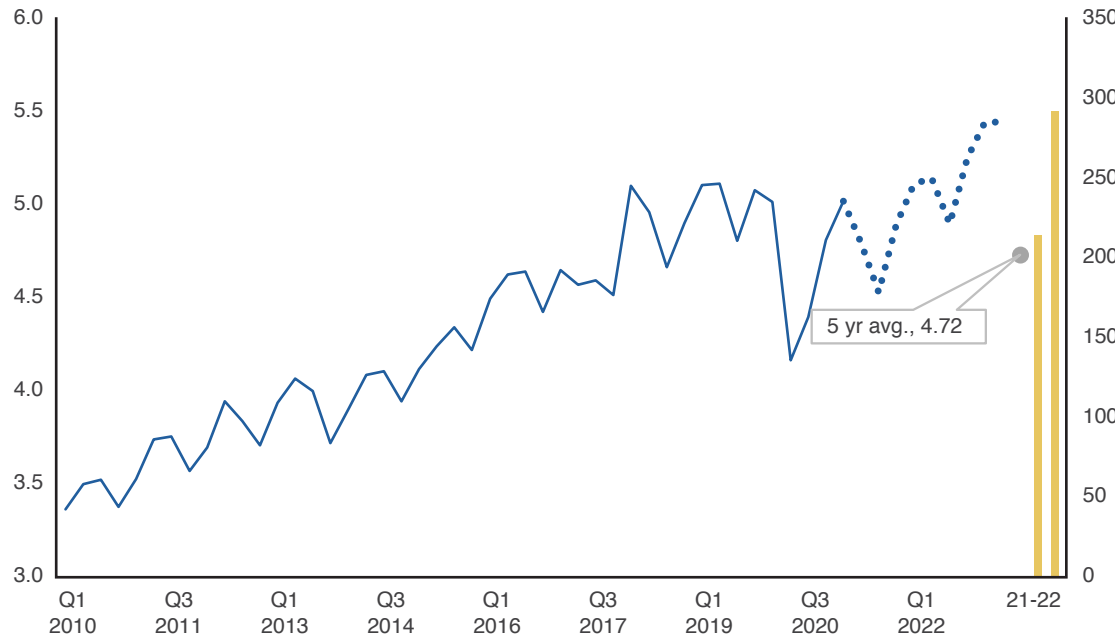
متوقع قدره 180 ألف برميل في اليوم، يليه الطلب على أنواع الوقود الثقيل والنافتا بحوالي 70 ألف برميل في اليوم و30 ألف برميل في اليوم على التوالي. غير أننا

من المتوقع نمو الطلب الهندي على النفط في عام 2021 بنحو 210 ألف برميل في اليوم، ونموه في عام 2022 بنحو 290 ألف برميل في اليوم (أي يقل بمقدار 140 ألف برميل في اليوم من توقعاتنا السابقة لعام 2021 ويزيد بنحو 40 ألف برميل اليوم لتوقعات لعام 2022). وقد درست تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) بدقة متناهية العديد من تقارير شركات التكرير بغية فهم النمو الهندي لهذا العام. ويبدو على وجه العموم، أن هناك شعورًا بالتشاؤم إزاء عام 2021، إلا أننا نلاحظ من خلال النظر إلى مؤشرات أخرى أن الهند قدر مرت بعام جيد فيما يتعلق بمبيعات السيارات. وبالتالي، فإننا نتوقع أن يشهد الطلب على الديزل نموًا بمقدار 80 ألف برميل في اليوم، وارتفاع الطلب على البنزين بنحو 30 ألف برميل في اليوم. إذ سيأتي هذا النمو الذي ينزع للانخفاض في وقت قامت فيه الحكومة الهندية بزيادة الضرائب لمجموعة واسعة من السلع، بما فيها الوقود وذلك من أجل دعم سقف إيراداتها.

الربع الثالث لعام 2021

كذلك من المتوقع أن تشهد الهند انخفاضًا على أساس ربع سنوي في الطلب بمقدار 270 ألف برميل في اليوم، مع استمرار ارتفاع أسعار الوقود وارتفاع حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19. ويبرز الطلب على زيت الديزل بانخفاض

انحسار وارتفاع النمو الهندي (انحساره بمليين البراميل في اليوم، ونموه بألف البراميل في اليوم للفترة 2021 - 2022)



المصدر: كابسارك، يوليو 2021م.

المملكة العربية السعودية

MMb/d	2020	Q1	Q2	Q3	Q4	2021	Q1	Q2	Q3	Q4	2022	Q1	Q2
Saudi Arabia	2.8	2.4	3.0	3.3	2.7	2.9	2.5	3.0	3.3	2.7	2.9	2.5	3.1

الفترة ما بين 2021 - 2022م

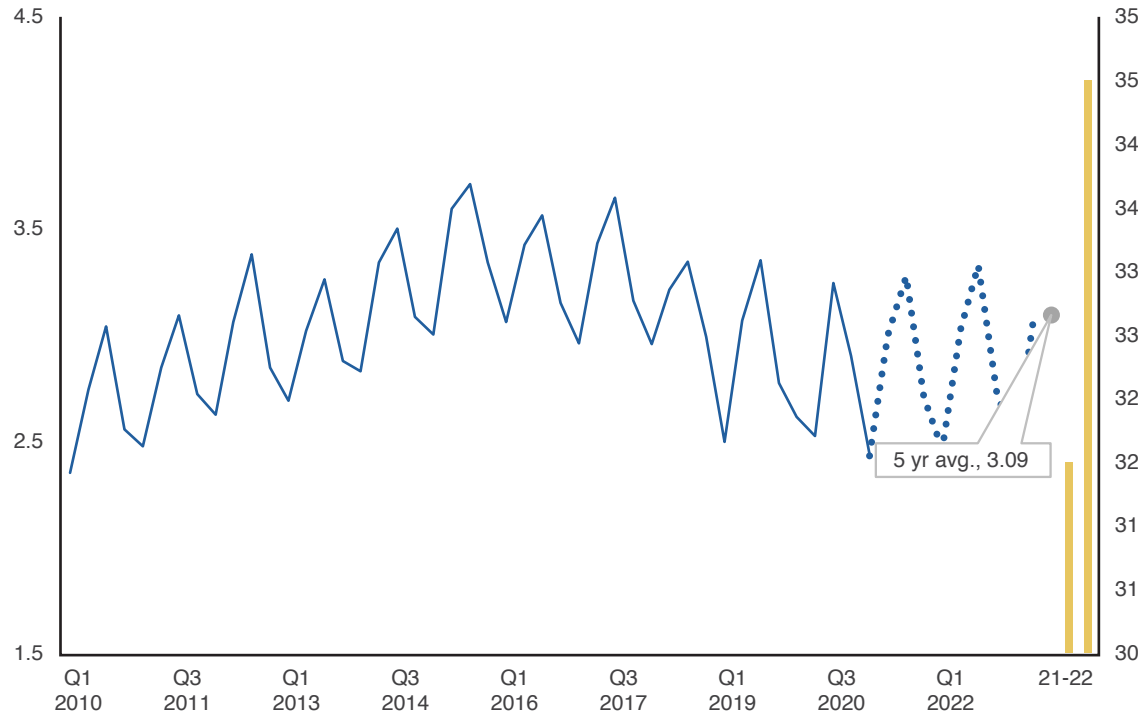
تتوقع ارتفاع وتيرة الطلب السعودي على النفط في عام 2021 بمقدار 35 ألف برميل في اليوم، واستمرار هذا الارتفاع في عام 2022 بمقدار 33 ألف برميل في اليوم.

سيشهد الطلب السعودي زيادات طفيفة على جميع أنواع الوقود في عام 2021، حيث أثر تراجع مستويات إنتاج النفط وأسعاره على النمو الاقتصادي المتوقع للبلاد، ووفقًا للتوقعات الأخيرة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن من غير المتوقع أن يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية إلى مستوياته ما قبل الجائحة حتى بداية عام 2023. لذا، نتوقع عند اقتران هذا العامل المحدد بزيادة ضريبة القيمة المضافة لعام 2020 وارتفاع أسعار الوقود، أن يشهد الطلب السعودي على النفط انتعاشًا متواضعًا.

المملكة العربية السعودية

الربع الثالث لعام 2021

انحسار وارتفاع نمو طلب المملكة العربية السعودية (انحساره بمليين البراميل في اليوم، ونموه بألف البراميل في اليوم للفترة 2021 - 2022)



المصدر: كابسارك، يوليو 2021م.

من المتوقع نمو إجمالي الطلب على النفط على أساس فصلي بحوالي 280 ألف برميل في اليوم، وأن يصاحب هذا النمو الطلب الموسمي المتزايد في المملكة العربية السعودية على توليد الكهرباء وحلول موسم الحج في شهر يوليو من هذا العام.

كما نتوقع نمو الطلب على زيت الوقود بحوالي 260 ألف برميل في اليوم، يتبعه نمو الطلب على الديزل بمقدار 100 ألف برميل في اليوم، ومن ثم وقود الطائرات بمقدار 40 ألف برميل في اليوم. إلا أن من المتوقع انخفاض الطلب على البنزين انخفاضاً طفيفاً بنحو 40 ألف برميل في اليوم حيث يؤثر ارتفاع أسعار الوقود على وتيرة الطلب. كذلك من المتوقع تراجع أسعار وقود الناфта وغاز البترول المسال عند حوالي 40 ألف برميل في اليوم و60 ألف برميل في اليوم على التوالي.

مناقشة العرض

حافظ الربع الثاني من عام 2021 على وتيرة سلسلة من الأرباع المثيرة للاهتمام لتحليلها. وكما ذكرنا في الربع الماضي "فقد عانى مراقبو السوق صعوبة بالغة في التنبؤ بسلوك تحالف أوبك بلس"، ولم يكن هذا الربع مختلفًا. والواقع أن التخفيضات الطوعية التي أضيفت مبكرًا في الربع الأول من هذا العام من أجل تحقيق التوازن في السوق تفسح المجال الآن للزيادات الكبيرة المخطط لها في العرض. غير أن قدرًا كبيرًا من أوجه عدم اليقين بشأن كيفية حدوثها قد سبب بعض القلق بين التجار.

مما لا شك فيه أن ارتفاع الأسعار (حوالي 70 دولارًا لخام برنت) والمستويات المرتفعة من تأجيل التسليم في العقود الآجلة، بالإضافة إلى أوجه عدم اليقين حول مستويات خفض إنتاج تحالف أوبك بلس، يثير الارتباك والحيرة بين المنتجين. ولعل الفائزون الحقيقيون الوحيدون هنا هم أولئك الذين كانوا فعليًا على أهبة الاستعداد لزيادة الإنتاج (مثل البرازيل والنرويج وغيرهم من الدول). كما يبدو أن الخطر الناجم عن العودة الإيرانية السريعة قد تأخر في الوقت الحالي، إلا أن النمو الليبي يتضاءل، كما يبدو أن إدخال تحسينات على الطلب في الدول التي تم تليقيدها يتسم بالمرونة في الوقت الحاضر، فيما لا يبدو أن الحكومة الأمريكية حريصة على الحد من سعة نقل خطوط الأنابيب إلى ما يتجاوز خط أنابيب "كيستون إكس إل" (Keystone XL) وبالتالي تم تقليل بعض العوامل الأخرى. غير أن التوقعات الصافية خارج تحالف أوبك بلس تبدو أفضل حالًا بصفة عامة.

نورد فيما يلي أبرز النقاط الواردة في هذا الإصدار:

- تعد خطة تحالف أوبك بلس المقترحة بشأن زيادة العرض هي المطلوب فعليًا على المدى القصير، إلا أن المخاطر تتجاوز العرض في عام 2022.
- شهد المعروض من النفط الصخري في عام 2021 انخفاضًا ملحوظًا، ولكن قد يكون عام 2022 بداية موجة صعود طويلة إذا استمرت الأسعار في الارتفاع.
- يمكن لمنتجي الرمال النفطية أن يتنفسوا الصعداء، حيث تم رفض الطعون والاعتراضات المتعلقة بالخط (3) ووصل خط أنابيب داکوتا (DAPL).
- قد لا يتم رفع العقوبات المفروضة على إيران في وقت أقرب مما كان متوقعًا في الأصل، مع استمرار انعقاد المحادثات بشأنها.

كانت الرسائل التوجيهية للربع الأخير متمثلة في "انتظروا وترقبوا" و "لا تتوقعوا تحركات أسعار ضخمة". ورغم الارتفاع الملحوظ للأسعار بنحو أكثر من المتوقع، إلا أن هذه الأقوال تظل صحيحة. كذلك، وعلى الرغم من أن أوجه عدم اليقين بشأن خطط تحالف أوبك بلس قد تم تقليصها برؤية واضحة، إلا أن النتيجة الفعلية لذلك تتوقف على الطلب والإجراءات التي يتخذها المنتجون غير الأعضاء في تحالف أوبك بلس. من جانب آخر، فإنه يصعب تضمين هذه العقود الآجلة المتعددة في توقع واحد، مما قد يستلزم من تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) إجراء بعض من تحليل

السيناريو في المنشورات المقبلة اعتمادًا على أوجه عدم اليقين هذه.

قام فريق تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) بوضع هذه التوقعات باستخدام الافتراضات الأساسية التالية بناءً على الاتفاقيات المذكورة وأرصدة السوق المستقبلية:

1. ما المقترح الحالي: زيادة مستويات الإنتاج شهريًا وبشكل جماعي من الدول أعضاء تحالف أوبك بلس عند 400 ألف برميل في اليوم اعتبارًا من شهر أغسطس 2021، بالإضافة إلى إعادة تركيز الإنتاج المرجعي للكويت والعراق وروسيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في شهر مايو من عام 2022.
2. ما الافتراض: وقف مستويات الإنتاج اعتبارًا من شهر يناير عام 2022 في المستقبل المنظور، حيث تشير أرصدة العرض والطلب إلى وجود زيادة في فائض السوائل بدءًا من الربع الرابع من عام 2021.

توقعات العرض

من المتوقع نمو العرض العالمي للسوائل في عام 2021 بنحو 2.15 مليون برميل في اليوم ليصل إلى متوسط 96.4 مليون برميل في اليوم لهذا العام. كما نتوقع أن يشهد عام 2022 زيادة في العرض مدفوعة بالطلب قدرها 4.97 مليون برميل في اليوم، بمتوسط عرض يبلغ 101.3 مليون برميل في اليوم لهذا العام، وأن يصل إلى مستويات ما قبل الجائحة لأكثر من 100 مليون برميل في اليوم قبل حلول منتصف العام. ويمثل هذا مراجعة تصاعدية للنمو في كلا العامين بالنسبة لتوقعاتنا السابقة، بمقدار 1.2 مليون برميل في اليوم و3.9 مليون برميل في اليوم لهذا العام والعام الذي يليه. يأتي كل النمو هذا العام وحوالي ثلثي النمو في عام 2022 تقريباً من أعضاء تحالف أوبك بلس. ولقد ظل النمو ثابتاً طيلة عام 2022 باستثناء التعديل الذي حدث في شهر مايو لبعض الدول أعضاء تحالف أوبك بلس، وذلك نسبة لئلا نهاية عام 2021 تدفع بالمتوسط العام إلى مستوى أعلى. أما بالنسبة للدول غير الأعضاء في تحالف أوبك بلس، فإن تحسين الأسعار سيؤدي إلى حدوث بعض النمو، إلا أنه سيبصعب التنافس مع العرض الحالي عندما يتعلق الأمر بالتغييرات في الحجم.

تعد التحسينات التي حدثت للطلب (والزيادات الحالية في الأسعار) مسؤولة جزئياً عن النمو في توقعاتنا للعرض، رغم مثل بعض المخاوف بشأن مدى تأثير متحور دلتا لفيروس كوفيد-19 والمتحورات الأخرى. وكما تمت مناقشته في قسم الطلب، فينبغي أن تحافظ اللقاحات الحالية على فعاليتها بالإضافة إلى خيارات التوليفة المعززة على المكاسب التي شهدناها، مع استمرار بقاء بعض المخاطر الماثلة في هذا المجال.

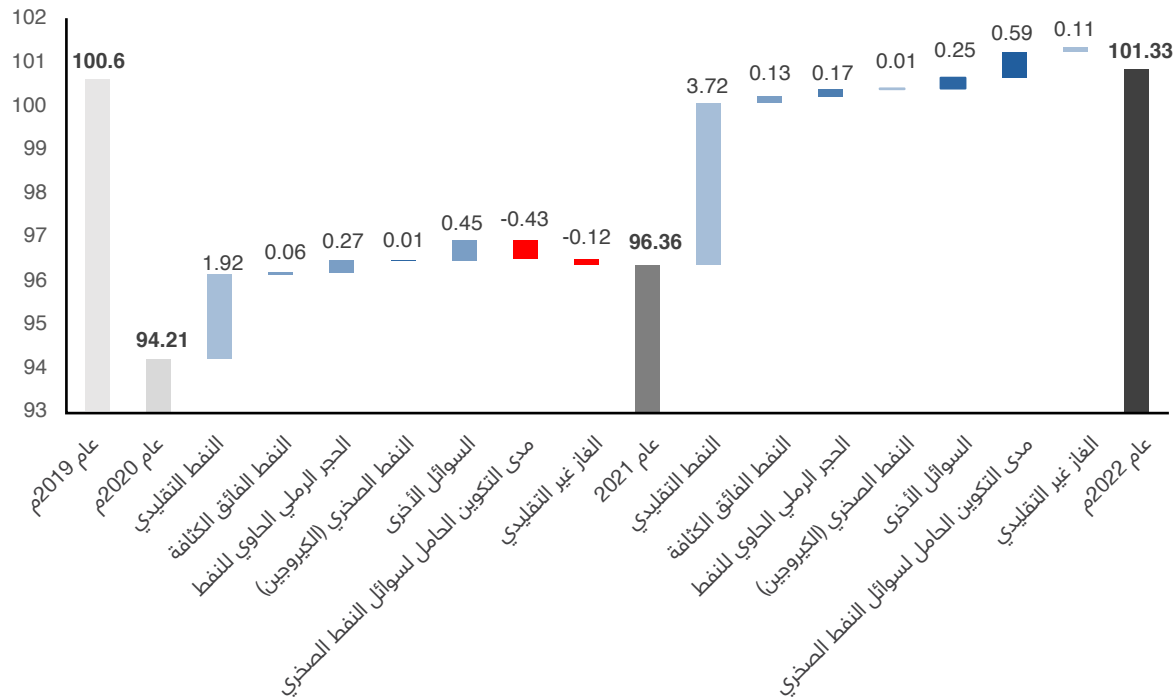
كان الموضوع الأكثر أهمية بالنسبة لسوق النفط يتمثل في الخلاف داخل منظمة أوبك بلس بشأن سبل المضي قدماً في هذه الظروف الصعبة. ومع ذلك، فقد تم التوصل أخيراً إلى حل يبدو أنه قد أسهم إسهاماً مباشراً في تهدئة مخاوف السوق بشأن نقص المحتمل في المعروض النفطي. كانت استجابة السوق قبل الاتفاق النهائي مثيرة للاهتمام بدرجة كبيرة، حيث ارتفعت الأسعار بناء على افتراض عدم حدوث أي زيادة، مع تجاهل الخطر الذي يزعم أنه يمكن للتجزئة الأعمق للمجموعة أن تطلق كل الطاقة الاحتياطية دفعة واحدة مما يؤدي بالتالي إلى انخفاض الأسعار بوتيرة سريعة. كما تشير استجابة السوق على افتراض أن جميع المخاطر قد

أخذت في الاعتبار، إلى أن النتيجة الإيجابية كانت متوقعة، وأن النتيجة الأكثر ترجيحاً كانت تتمثل في حدوث اضطراب مؤقت بدلاً من الفيضان. فيما يبدو أن الخطر الرئيس الآخر الذي يواجه مجموعة أوبك يتمثل في الزيادة المفاجئة للإنتاج الإيراني، الذي يبدو أن حدوثه أقل احتمالاً في الوقت الراهن، إلا أننا تناولناه في افتتاحيتنا لهذا الربع.

أما إذا نظرنا للدول خارج تحالف أوبك بلس، فنجد أن الشركات تستجيب لأوضاع السوق بالاقتران مع تحسين التسعير بوصفه العامل المحدد الرئيس. ولقد بلغ العرض في شهر يوليو أعلى مستوياته التي لم نشهدها منذ 2018 (متجاوزاً سعر 75 دولارًا للبرميل)، ولكن قد يكون هذا مجرد

توقعات العرض

النمو السنوي للمعرض العالمي للسوائل (بمليين البراميل في اليوم، للأعوام 2021 - 2022)



مصادفة قصيرة الأجل أثناء انتظار تحالف أوبك بلس للزيادة المقترحة في إنتاجها بمقدار 2 مليون برميل في اليوم. أما بالنسبة لعام 2021، ستعمل الدول مثار الشك الدائم المتمثلة في النرويج والبرازيل وكندا على زيادة عرضها بأكثر من 100 ألف برميل في اليوم، مع تحقيق مكاسب مماثلة في عام 2022. غير أن الأمر المثير للاهتمام هنا، أن هناك بعض المكاسب من الصين (100 ألف برميل في يوم في عام 2021) والهند (100 ألف برميل في اليوم في عام 2022). بيد أن هذا يعود جزئياً إلى التعويض عن خسائر الإنتاج التي حدثت مؤخراً، وربما للتعويض عن بعض القلق بشأن العرض، ومعاودة مؤقتة في الاتجاه العام الذي ينزع للانخفاض. إلا أن استجابة النفط الصخري كانت ضعيفة إلى حد ما حتى الآن، ويتوقع أن يكون متوسط إنتاجها لعام 2021 أقل من مثيله لعام 2020. إلا أن ارتفاع الأسعار والإشارات المحيطة بأنشطة الحفر قد تعني العودة إلى النمو بأكثر من 540 ألف برميل في اليوم في عام 2022. ويعتبر التسعير المدرك القوي والسريع للنفط الصخري، مما ينبئ باحتمالات لزيادة معدلات النمو بنحو أكثر حدة إذا أمكن الحفاظ على هذه الأسعار المرتفعة.

المصدر: كابسارك، يوليو 2021م.

أوبك وشركاؤها (تحالف أوبك بلس)

الانتعاش الطفيف من أدنى مستوياتها التي تقل عن 500 ألف برميل في اليوم خلال الجائحة، إلا أن مسارها نحو النمو ما يزال طويلاً وبطيئاً. ولا نقدر أن تستعيد هذه الدول مستويات إنتاجها لما قبل الجائحة (~ 900 ألف برميل في اليوم) حتى نهاية عام 2023، والذي لا يزال أقل بكثير من أعلى المستويات التي تجاوزت 2.5 مليون برميل في اليوم قبل عقد من الزمن.

أما بالنسبة لإيران، التي تناولناها في افتتاحية هذا الربع، فإن أمرها يعد مثيراً للاهتمام بصفة خاصة، ويمكن أن تؤدي المناقشات الجارية حول استئناف الاتفاق النووي أو ما يسمى بخطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) إلى زيادة الإنتاج بدرجة كبيرة. غير أن هنالك العديد من العقبات أمام الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد، بينما يمكن لإيران أن تتوصل إلى اتفاق. وتبدو نظرتنا في الوقت الحالي متحفظة نسبياً، وذلك بافتراض حدوث مستويات متزايدة تدريجياً من خرق العقوبات المفروضة على إيران، بالاقتران مع إضافتها لأكثر من 500 ألف برميل في اليوم كل عام اعتباراً من عام 2021. ويمكن لهذه القيمة أن تزيد بنحو أسرع إذا تم التوصل إلى اتفاق في وقت قريب، إلا أن معظم الزيادة الفورية ستكون مجرد تحويل للإنتاج غير المشروع إلى تدفقات مشروعة، في حين قد تحتاج الزيادات الفعلية في الإنتاج إلى وقت طويل لتظهر في البيانات الفعلية للشبكة.

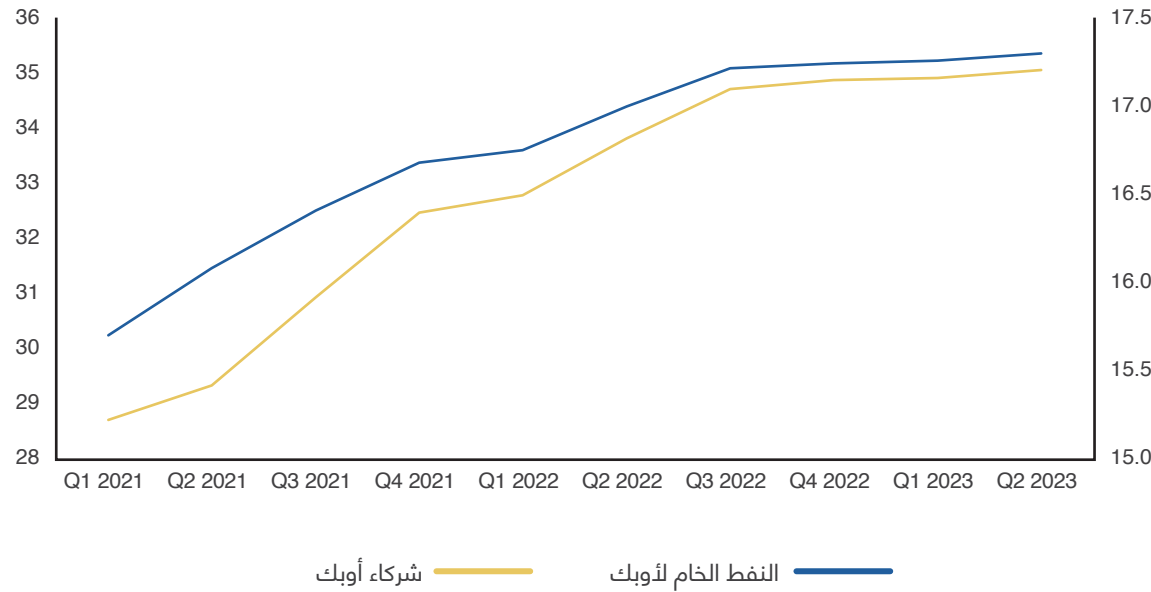
كان أكبر سؤال مطروح في سوق النفط حتى 18 يوليو، متمثلاً فيما إذا كان أعضاء تحالف أوبك بلس سيتوصلون إلى توافق في الآراء ويواصلون التعاون من أجل تحقيق التوازن في سوق النفط أم لا؟ ولقد تضمنت الاتفاقية النهائية التي تم التوصل إليها الزيادة الأصلية الشهرية البالغة 400 ألف برميل في اليوم حتى نهاية عام 2021. علاوة على ذلك، فقد ذهبت هذه الاتفاقية إلى أبعد من ذلك، موضحة أن معدل الاسترخاء سيستمر بهذه الوتيرة إلى أن يتم تخفيض مستويات الخفض بالكامل. وبالإضافة إلى ذلك، سيحصل خمسة دول أعضاء في المجموعة على مستوى إنتاج أساسي معدّل يبدأ في شهر مايو من عام 2022، كما تم تمديد اتفاقية التعاون حتى نهاية عام 2022.

في حين يمثل أحدث اقتراح لتحالف أوبك بلس عودة للإنتاج بوتيرة أسرع مما توقعنا في الإصدار السابق من توقعاتنا، وقد تحسنت توقعات الطلب إلى حد ما، لذا فإن زيادة تركيز الإنتاج لن تلحق أضراراً بالسوق الأساسية. بينما لن تدعم خصائص الطلب الأساسية بعد دخول عام 2022، الزيادات الكبيرة في الإنتاج، وإنما قد تتطلب الحيلولة دون أن تصبح المخزونات مثقلة إجراء تجميد مؤقت لها يمتد طوال العام.

أما بالنسبة للدول الأعضاء المعفيين في المجموعة، فقد شهدت الأمور استقراراً بدرجة ملحوظة. إذ من المتوقع أن تستعيد ليبيا إنتاجها المفقود هذا الربع وأن تشهد استقراراً بصفة أساسية في المستقبل، مع وجود اختلافات طفيفة إذا ظل الوضع المحلي هادئاً. كما استعادت فنزويلا بعض

أوبك وشركاؤها (تحالف أوبك بلس)

انخفاض إنتاج أوبك وارتفاع إنتاج شركائها (مليون برميل في اليوم)



أما فيما يتعلق بالأعضاء الآخرين، فإن المسألة الرئيسية هنا تتمثل في الامتثال والتلاحم في المستقبل. إذ سيؤدي تعديل مستويات إنتاج خط الأساس إلى توزيع عبء التخفيضات بنحو مختلف بين الدول الأعضاء، مع استفادة البعض منهم بدرجة تفوق استفادة البعض الآخر. ورغم أن معدلات الامتثال كانت مرتفعة للغاية حتى الآن، إلا أن تحسين الأسعار إلى جانب إمكانية الشعور بعدم الإنصاف، قد يعني أن فوائد الإنتاج المفرط قد تفوق فوائد التعاون بالنسبة لبعض الأعضاء.

أيضا، تتمثل أكبر فائدة للاتفاقية في الوقت الحالي في استمرار التعاون في المستقبل المنظور. وينبغي أن يوفر هذا للسوق إلى جانب الاجتماعات الشهرية المستمرة، الثقة بأنه في أيد أمينة.

المصدر: كابسارك، يوليو 2021م.

التغيرات في معروض تحالف أوبك لعامي 2021 و2022 (ألف برميل في اليوم)

	2021	2022
Mexico	(11.5)	(42.7)
South Sudan	2.6	1.6
Equatorial Guinea	(9.3)	(18.9)
Brunei	13.2	9.0
Sudan	5.3	11.9
Bahrain	(30.7)	(7.8)
Oman	18.8	64.4
Gabon	(8.3)	4.3
Congo	(5.7)	(2.9)
Malaysia	33.4	17.4
Azerbaijan	25.4	10.8
Kazakhstan	21.4	37.6
Algeria	5.5	45.2
Nigeria	(157.8)	134.2
Kuwait	(23.4)	198.1
Iran	492.8	598.8
Venezuela	67.1	164.7
UAE	(79.9)	324.1
Saudi Arabia	148.6	1,006.9
Iraq	(4.0)	274.1
Libya	848.2	(19.0)
Russia	395.7	894.6
OPEC	1,171.5	2,669.4
OPEC Partners	473.6	997.1
OPEC+ TOTAL	1,645.1	3,666.5

	Kb/d
	50
	0
	-50
	-100
	-400

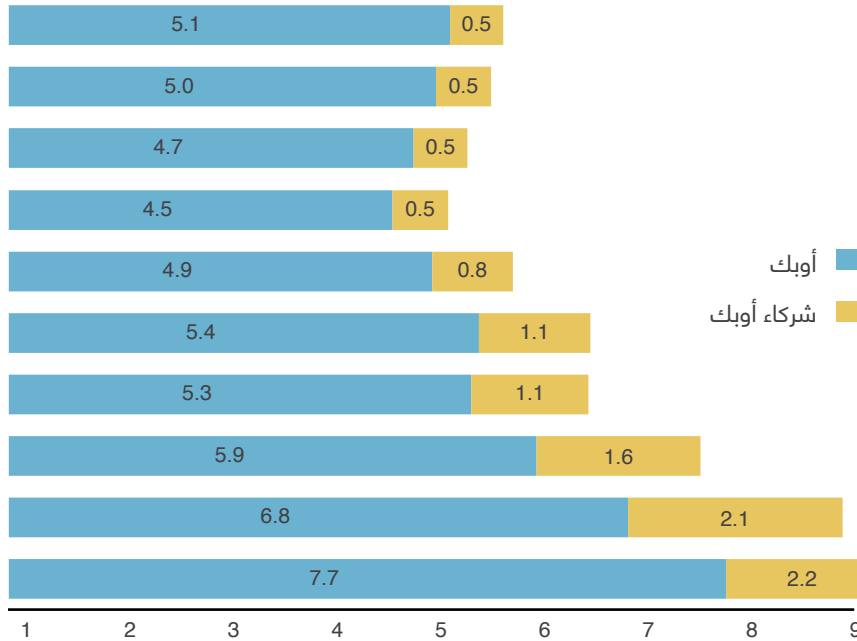
الطاقة الإنتاجية الفائضة لمنظمة أوبك وشركائها

السوق في المستقبل المنظور ما لم يزداد الطلب بمعدل أسرع من المتوقع.

غير أن أوان تحقق هذا الأمر لم يتم تحديده. إلا أننا نرى في الوقت الحالي، أنه لا تزال هنالك طاقة فائضة كبيرة في

يسلط الخلاف المتعلق بإنتاج خط الأساس داخل مجموعة أوبك بلس الضوء على التحديات التي ناقشها فريق تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) مؤخرًا عند تغطية الطاقة الإنتاجية الفائضة. إذ تتغير الطاقة الإنتاجية الأساسية للمنتجين المختلفين بمرور الوقت، بتقلص بعضها وزيادة البعض الآخر منها. ولقد قمنا لهذا السبب بالتحديد، بتعديل تعريف "الطاقة الإنتاجية الفائضة" ضمن نموذجنا من خلال التركيز على القدرة التقنية المفترضة بناءً على الحقول الفردية والقدرات الإنتاجية الإجمالية المعلنة على النحو المنصوص عليه في خطوط الأساس. ونجد أن أهمية هذا التعريف واضحة للعيان في ظل افتراضات السيناريو الذي نقدمه لهذا الربع. فيما تم تسوية التخفيضات الأولية الكبيرة في النصف الثاني من عام 2021 إلى الربع الأول من عام 2022، ومن ثم تعرضت لانخفاض آخر حيث تم تعديل خطوط الأساس في منتصف الربع الثاني. إلا أن الطاقة الإنتاجية الفائضة بدأت في الارتفاع مرة أخرى بعد انخفاضها في الربع الثالث من عام 2022، مع إضافة مكاسب صغيرة بينما يُفترض أن يظل الإنتاج ثابتًا في الغالب.

الطاقة الإنتاجية الفائضة لأوبك وشركائها (مليون برميل في اليوم)

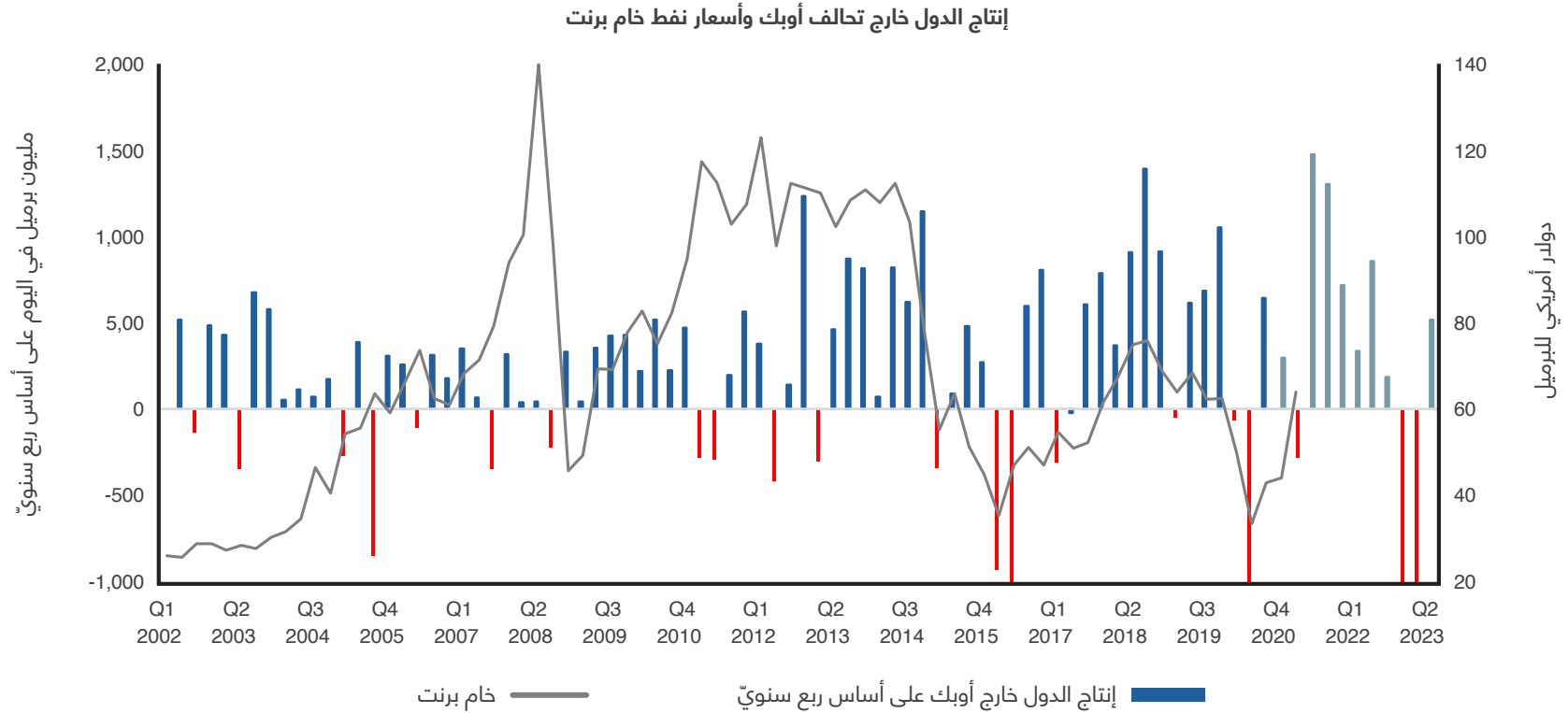


المصدر: كابسارك، يوليو 2021م.

ملاحظة: يستند تعريف الطاقة الإنتاجية المُحدث المقصود هنا إلى القدرة الفنية لكل دولة عضو على الإنتاج بالسعر الراهن ومعاييره المرجعية المعلنة مقابل إنتاجها المتوقع بموجب التخفيضات المستهدفة لتحالف أوبك، بما في ذلك الطاقة الإنتاجية الفائضة المعلنة للمملكة العربية السعودية التي تبلغ 1.5 مليون برميل في اليوم.

لقد طغى على هذا التقدم احتمال أن تكون إدارة الطاقة الإنتاجية الفائضة طوعية تمامًا ويمكنها بالتالي أن تنخفض بوتيرة سريعة إذا قررت المجموعة الضغط من أجل المزيد من الزيادات في الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، فإن هنالك إضافة لطاقة 500 برميل في اليوم المُخطط لها من جانب المملكة العربية السعودية، مما يزيد من الحد الأقصى للطاقة الإنتاجية المستدامة إلى 13 مليون برميل في اليوم،

الدول خارج تحالف أوبك



المصدر: الوكالة الدولية للطاقة وكابسارك، يوليو 2021.

النمو خارج دول تحالف أوبك:

- من المتوقع انخفاض المعروض من النفط الصخري في عام 2021 بمقدار 430 ألف برميل في اليوم، وتراجع معروض سوائل الغاز غير التقليدية بمقدار 120 ألف برميل في اليوم، بينما سيرتفع المعروض من الرمال النفطية بنحو 270 ألف برميل في اليوم.
- ستشهد توقعات النفط الصخري في عام 2022 انتعاشاً قدره 590 ألف برميل في اليوم، مصحوباً بنمو سوائل الغاز غير التقليدية بمقدار 110 ألف برميل في اليوم، وتحقيق الرمال النفطية لنمو إضافي بنحو 170 ألف برميل في اليوم.
- ستكون السمات الرئيسية التي يتسم بها إنتاج الدول خارج تحالف أوبك بلس للأربع الثمانية القادمة تحكي عن المثابرة وحسن التخطيط، غير أنه يمكن للأسعار الحالية المرتفعة أن تتعثر وتضطرب بسهولة، فضلاً عن إمكانية تحول التغييرات في السياسة بسهولة إلى الوضع السلبي في ظل البيئة الحالية.

النفط الصخري والحجر الرملي الحاوي للنفط للدول من خارج أوبك

الحالية تختبر أيضًا عزم بعض الشركات على كبح جماح إنفاقها. وهنا نطرح سؤالاً ملحا: هل تهيئ هذه الظروف البيئة لدورة سوقية أخرى مثل تلك التي حدثت في الفترة ما بين 2015 - 2019، مصحوبة بارتفاع سريع في الطلب على النفط الصخري؟

ألف برميل في اليوم، وانتعاشه في عام 2022 بمقدار 540 ألف برميل في اليوم. فيما يدعو العديد من المتكهنين في السوق إلى ارتفاع كبير في الأسعار في السنوات القليلة المقبلة، وأن النفط الصخري سيكون العنصر الأساسي لسد الفجوات في السوق بسرعة، كما أن الأسعار المرتفعة

اكتسبت الاستثمارات النفطية قدرا كبيرا من أوجه عدم اليقين على المدى الطويل، كما يدل على ذلك التراجع في معارضة بعض شركات النفط العالمية، بما فيها شركات شل وبريتش بتروليوم وإكسون موبيل وشيفرون، وذلك من أجل خفض انبعاثاتهم الكربونية. كذلك تقوم هذه الجهات الفاعلة بتعديل محافظهم الاستثمارية لإزالة بعض الأصول ذات الكثافة الكربونية العالية والأصول طويلة الأجل للحد من تعرضهم للمخاطر، مما يطرح السؤال التالي: إذا اعتقدت شركات النفط العالمية والشركات المستقلة أن لديهم وقتًا محدودًا لكسب المال من النفط، فهل سينكبون على المنتجات غير التقليدية بسبب انخفاض العائد على الاستثمار؟

ينبغي أن تشير الحاجة المتزايدة لإشباع المستثمرين بتوزيعات أرباح الأسهم وتشديد اللوائح التنظيمية والشعور العام، إلى انتعاش طفيف في إنتاج النفط غير التقليدي مثلما كان عليه الحال حتى الآن. وعلى الرغم من أن نشاط الحفر ظل محافظًا نسبيًا، إلا أننا شهدنا ارتفاعا كبيرا في عمليات الدمج والاستحواذ مع وجود الكثير من الأيدي التجارية. فيما يقوم اللاعبون الأصغر حجما، وبخاصة الشركات الخاصة بتكثيف أنشطتهم. بينما تستمر شركات النفط العالمية والشركات المستقلة الكبرى في تبني الانضباط في الإنفاق، مما قد يشير إلى الفترة التي سبقت عودة ظهور النفط الصخري.

يقدر تقرير تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) في هذا الربع من العام، انخفاض إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2021 بحوالي 470

انخفاض أنشطة الحفر الشهرية في الولايات المتحدة الأمريكية مقابل ارتفاع إنتاج النفط الصخري على مستوى العالم (مليون برميل في اليوم)



الانتاج العالمي للنفط الصخري ————— التبار المكتملة

النفط الصخري والحجر الرملي الحاوي للنفط للدول من خارج أوبك

لا يمكن للمرء وسط سيل هذه الأسئلة إلا أن يتمسك بالثوابت فقط، إذ تعتبر أوبك وشركاؤها من الموردين ذوي التكلفة المنخفضة في السوق وأكثر التزامًا بالحفاظ على مستويات الإمدادات من شركات النفط العالمية وغير التقليدية وبالتالي، سيكون دورهم بالغ الأهمية على المدى القصير والطويل. ومع ذلك، وفي حين يعمل فيروس كوفيد-19 على كبح جماح الطلب، نجد أن أوجه عدم اليقين في السوق تعمل في كلا الاتجاهين. إذ يمكن أن تنخفض الأسعار المرتفعة اليوم انخفاضًا كبيرًا بين عشية وضحاها إذا ما أطلقت أوبك طاقتها الإنتاجية الفائضة بسرعة كبيرة، أو إذا تسببت متحورات فيروس كوفيد-19 في تجدد حالات الإغلاق.

يعد النفط الصخري رهانًا صعب التحقيق بسبب حالة عدم اليقين هذه وبقاء المستثمرين ملتزمين جانب الحذر. لذا يجب أن تدفع الأسعار نموًا كبيرًا في الوقت الحالي، إلا أنه يمكن لأوبك أن تطيح بأحلام هؤلاء في الأشهر القليلة المقبلة. إذ قد يؤدي نقص المعروض في السوق على المدى المتوسط، إلى الدفع بمزيد من الإنتاج رغم أن السياسة البيئية طويلة الأجل غير مشجعة للغاية. ويبدو أن للنفط الصخري دور مستمر في المشهد المتغير الذي نعيشه.

النفط الصخري والحجر الرملي الحاوي للنفط للدول من خارج أوبك

من المتوقع ارتفاع إنتاج الرمال النفطية في عام 2021 بنحو 260 ألف برميل في اليوم وأن تنخفض انخفاضاً معتدلاً في عام 2022 لتصل إلى 170 ألف برميل في اليوم. يعد هذا الانخفاض ضئيلاً مقارنة مع توقعات الربع الماضي لعام 2021، وقد انخفض الانتعاش في عام 2020 بمقدار أقل من المتوقع في الربع الثاني مصحوباً باحتمال التأخير في تشييد توسعة النقل عبر الجبال. ومع ذلك، فإنه يترك مجالاً أكبر للنمو التدريجي الذي يمضي قدماً.

شتى ورغم أن هذا الخط ما زال يعمل على نقل النفط والغاز حتى الآن إلا أنه مطلوب منه الآن ضرورة إكمال مراجعة بيئية من جانب فيلق المهندسين بالجيش. تم إنشاء خط الأنابيب هذا قبل صدور العديد من الأنظمة البيئية وبالتالي، فإن هناك بعض التساؤلات المتعلقة بنتائج هذه المراجعة وكيف أنها ستؤخر قيام مشروع جديد مصمم لمنع الانسكابات المستقبلية عن طريق تركيب نفق على خط الأنابيب. غير أن إدارة الرئيس بايدن التزمت الصمت حتى الآن حيال هذا الأمر.

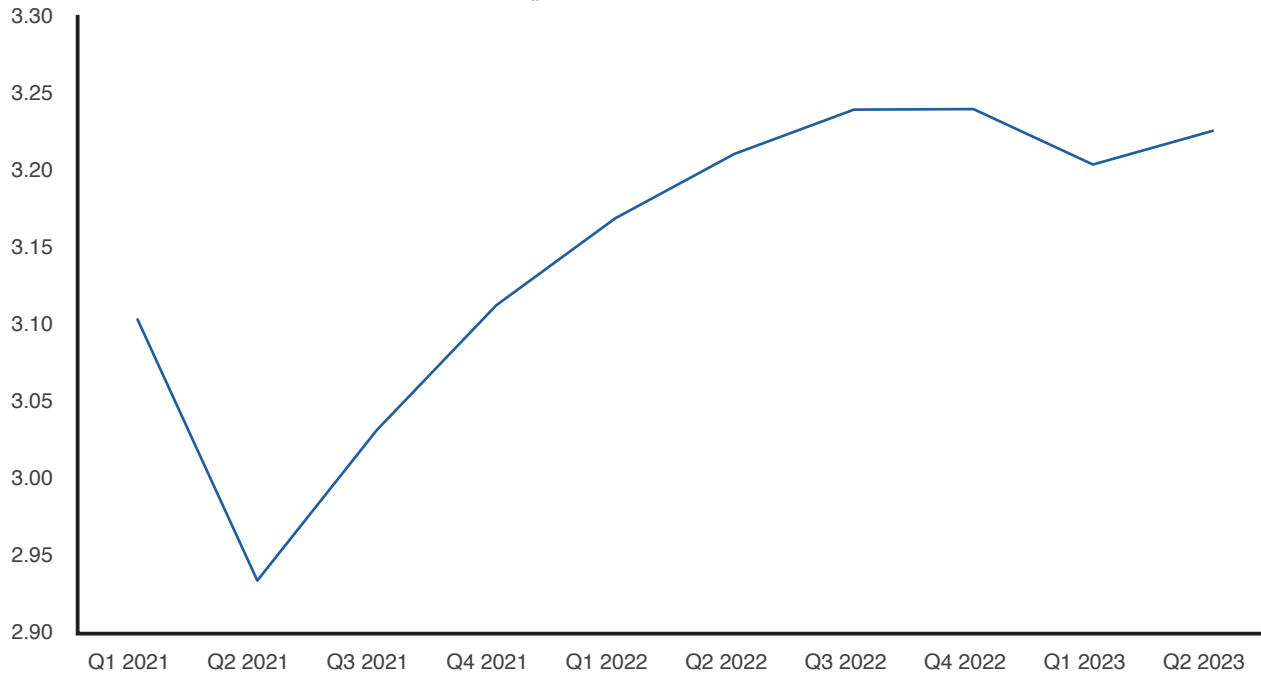
تجاوز صافي إنتاج الرمال النفطية في الوقت الراهن مستوياته لما قبل الجائحة، وتُظهر بعض التطورات المحيطة بخطوط الأنابيب هذا الربع بعداً مشرقاً لا سيما بعد إلغاء تصريح خط أنابيب "كيستون إكس إل" (Keystone XL).

تعد معارضة خطوط الأنابيب المستقبلية شيء واحد، بل إن معارضة خطوط الأنابيب أثناء التشغيل في الوقت الذي ترتفع فيه الأسعار "عند المضخة" يعد أمراً آخر تماماً. فقد طلبت إدارة الرئيس الأمريكي بايدن من المحاكم رفض الطعن الذي قدمته المجموعات البيئية والشعوب الأصلية بشأن مشروع استبدال خط أنابيب نقل النفط رقم (3) التابع لشركة إنبريدج (Enbridge) الذي سيعبر مينيسوتا وويسكونسن. وإذا تم الانتهاء من المشروع في الموعد المحدد في وقت لاحق من هذا العام، فإنه سينقل نحو 760 ألف برميل في اليوم وبالتالي يستعاض به عن خط الأنابيب الأقدم بكثير الذي كان يعمل منذ عام 1968 ويعاني من مشاكل الانسكاب والتسرب.

الجدير بالذكر هنا، أن خط وصل أنابيب داكوتا (DAPL) قد شهد رفع دعوى قضائية ضده من جانب قبيلة محلية رافضة لهذا المشروع، مما قد يؤدي إلى تعطيل تدفق 600 ألف برميل في اليوم إلى إيلينوي من تشكيل باكين في نورث داكوتا. وتوفر السعة الزائدة لخط الأنابيب هذا وقربه النسبي من رمال القطران في ألبرتا خياراً إضافياً للصادرات بخلاف السكك الحديدية المكلفة والتي يمكن أن تؤدي إلى خلق المزيد من صعوبات النقل.

على النقيض من ذلك لا يزال خط أنابيب إنبريدج الخامس بين كندا وأمريكا - كان خط أنابيب العصر حينها وبني في حقبة الخمسينيات ويمر تحت البحيرات العظمى - يواجه صعوبات

الرمال النفطية (مليون برميل في اليوم)



السيناريوهات المحتملة للمخاطر، يوليو 2021

Risk category	Item	Supply/ demand	Impact (Kb/d)	2021	2022	2023
Producer supply risks	OPEC releasing more than 1 MMb/d per quarter	Supply	↑ 200 - 400			
	Libya remains exempt	Supply	↓ 10 - 50			
	Shale rebound	Supply	↑ 0 - 100			
	Lifting Iran sanctions	Supply	↑ 20 - 140			
	Biden's stringent fossil fuel policies	Supply	↓ 100 - 220			
	Major conflict	Supply	↓ *			
	Brazil's production growth	Supply	↑ 10 - 30			
	Venezuela's production rebound	Supply	↑ 20 - 80			
	Oil investment growth	Supply	↑ **			
Demand risks	Prolonged economic crisis	Demand	↓ 250 - 1500			
	50% of global population vaccinated	Demand	↑ 220 - 1000			
	Asia recovering from Delta strain	Demand	↓ 180 - 500			
	Public transport changes	Demand	↓ 270 - 500			
	OPEC return to pre-COVID-19 production levels	No	79%			
	Stimulus packages continue through 2022	Yes	71%			
	Strengthening U.S. dollar	No	71%			
	U.S./China trade war settlement	No	100%			
	Oil prices averaging 70 \$US/bbl in 2021 - 2022	Yes	57%			

تستند النتائج إلى مسح يتم إجراؤه مرتين في العام

* تعد الطاقة الإنتاجية الفائضة التي يحتفظ بها تحالف أوبك بلس كافية لتغطية جميع الاضطرابات النفطية الناجمة عن الصراعات باستثناء تلك الكبيرة منها.

** تُستخدم لاعتبارات تتعلق برؤى وميول السوق

* يتم إجراء مسح تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) على أساس نصف سنوي في كل من الربعين الأول والثالث، ولا تزال النتائج التي تم التوصل إليها في الربع السابق سارية.

تعتمد فئات مخاطر تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) على الأحداث الجارية التي تؤثر بدورها على صناعة النفط، إذ تستخدم هذه التنبؤات جدول المخاطر لتقدير الآثار المحتملة مع مراعاة مكونين، هما احتمال وقوعها وآثرها.

احتمالية الحدوث: يوضح الرسم البياني المظلل أعلى يمين الجدول احتمالية حدوث خطر (كلما كان التظليل أعمق زاد احتمال حدوثه).

التأثير: يتم حساب التأثير كنسبة مئوية من الصادرات - غالبًا ما يكون العرض المحلي محميًا - أو يتم تقديره في نموذج الطلب من خلال مضاعفة أو تغيير الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة لمخاطر العرض، فإننا نقوم بمضاعفة احتمالية الحدوث والتأثير المحتمل.

أما فيما يتعلق بمخاطر الطلب، فإن النموذج يقوم بإميرين، إما فحص الحوادث التاريخية كمضاعفات ثم تطبيق استجابة مشابهة للطلب المستقبلي، أو تقدير التأثير المحتمل على الناتج المحلي الإجمالي وتوجيهه من خلال النموذج عبر التغييرات في المتغيرات الخارجية، لتحديد الآثار المترتبة على طلب النفط المستقبلي.

معدلات الامتثال لتحالف أوبك بلس يعتبر مخاطر معروفة إذا تحسنت الأسعار أو إذا اختبرت الحقائق المالية عزم بعض الدول الأعضاء. ورغم أن بوسع مجموعة أوبك زيادة الإنتاج بشكل استباقي بدءًا من الربع الثالث من عام 2021 للحصول على حصة في السوق، إلا أن تبني مثل هذه الإستراتيجية قد تحد من سحب المخزونات وتعمل على خفض الأسعار.

2020. حيث من المتوقع أن يصل الفائض الفصلي لعام 2022 إلى 2.7 مليون برميل في اليوم كحد أقصى في الربع الثاني من عام 2022، مقارنة بحوالي 6.4 مليون برميل في اليوم في الربع الثاني من عام 2020، وما زلنا نرى حاجة قوية لأوبك لوقف الزيادات في الإنتاج طوال عام 2022.

نظرًا لأن توقعاتنا تفترض استمرار المستويات العالية من الطاقة الإنتاجية الفائضة طوال فترة التوقعات، فإن

الأرصدة في عامي 2021 و2022

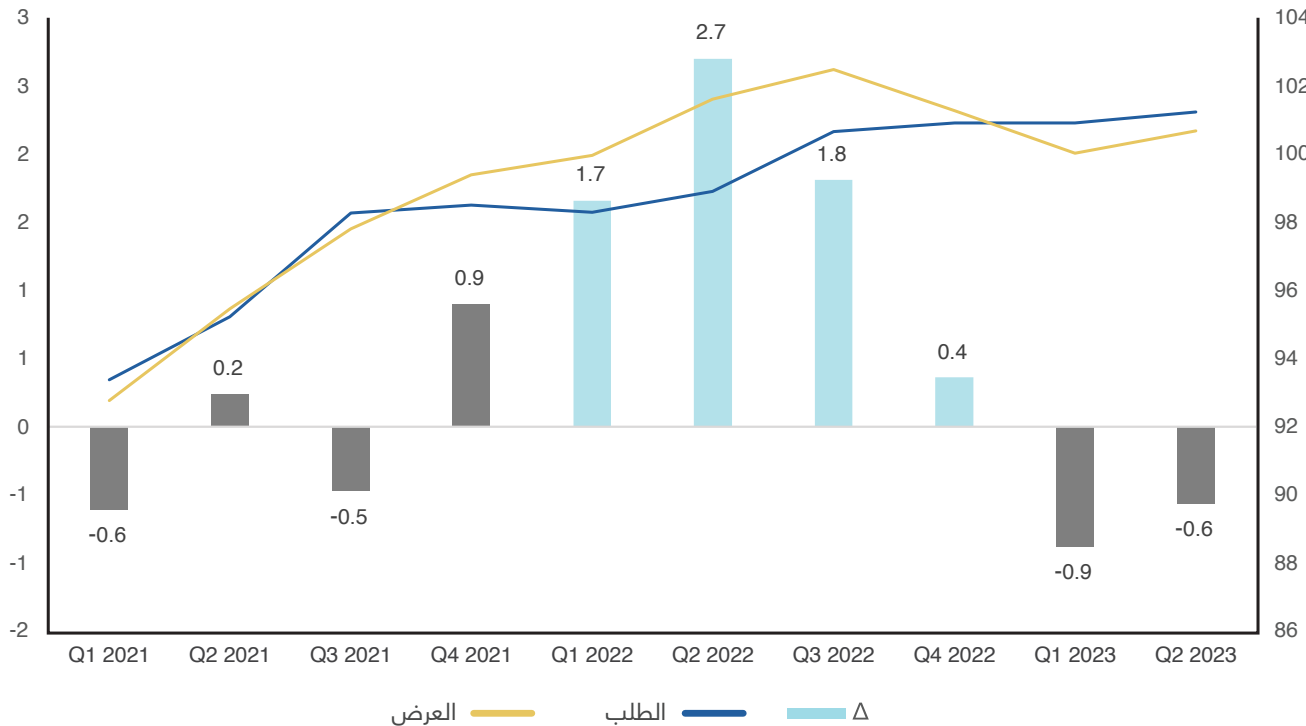
بالنظر إلى الإعلان الأخير الذي أصدرته أوبك وشركاؤها مؤخرًا بشأن الزيادات التدريجية في مستويات الإنتاج، فإن من المتوقع أن يكون رصيد السوق صفرًا عند عام 2021، ومن ثم يتحول إلى فائض كبير في عام 2022 عند حوالي 1.6 مليون برميل في اليوم.

تستند توقعات فريق تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) إلى مجالات الاتفاق بالإضافة إلى حاجة تحالف أوبك بلس للعمل بطريقة تؤدي إلى خفض التخفيضات الإضافية من جانب أعضائها. وبالتالي، فقد افترضنا أن أعضاء تحالف أوبك بلس سيلتزمون بالخطة المتفق عليها لشهر يوليو، ومن ثم يزيدون الإنتاج شهريًا وبشكل جماعي بمقدار 400 ألف برميل يوميًا اعتبارًا من أغسطس إلى ديسمبر، مما يوقف مستويات الإنتاج لعام 2022. أما إذا أصبحت الزيادات الكبيرة في المخزونات جلية وبدأت الأسعار تضعف ماديًا، فيمكن حينها "لدعوة أوبك" لتهدئة السوق من خلال "وقف الزيادات في الإنتاج" أن تستمر حتى حلول الربع الرابع من عام 2021.

كما أننا نفترض أيضًا أن أعضاء تحالف أوبك بلس يمثلون لتخفيضاتهم المعلنة، ويعتمد هذا السيناريو أيضًا وبدرجة كبيرة على مدى نجاح تدابير احتواء فيروس كوفيد-19، واستمرار حزم التحفيز الاقتصادي وإمكانية تحديد أن المتحورات الجديدة من الفيروس لا تشكل خطرًا بالغًا لحدوث موجات مستقبلية كبرى.

نسلط الضوء وفقًا لهذا السيناريو، على متوسط الفائض السنوي العام في العام المقبل والذي يقارب ثلاثة أرباع عام

الأرصدة الفصلية للعرض والطلب، للفترة من الفصل الأول من عام 2021 حتى الفصل الثاني لعام 2023 "مليون برميل في اليوم"

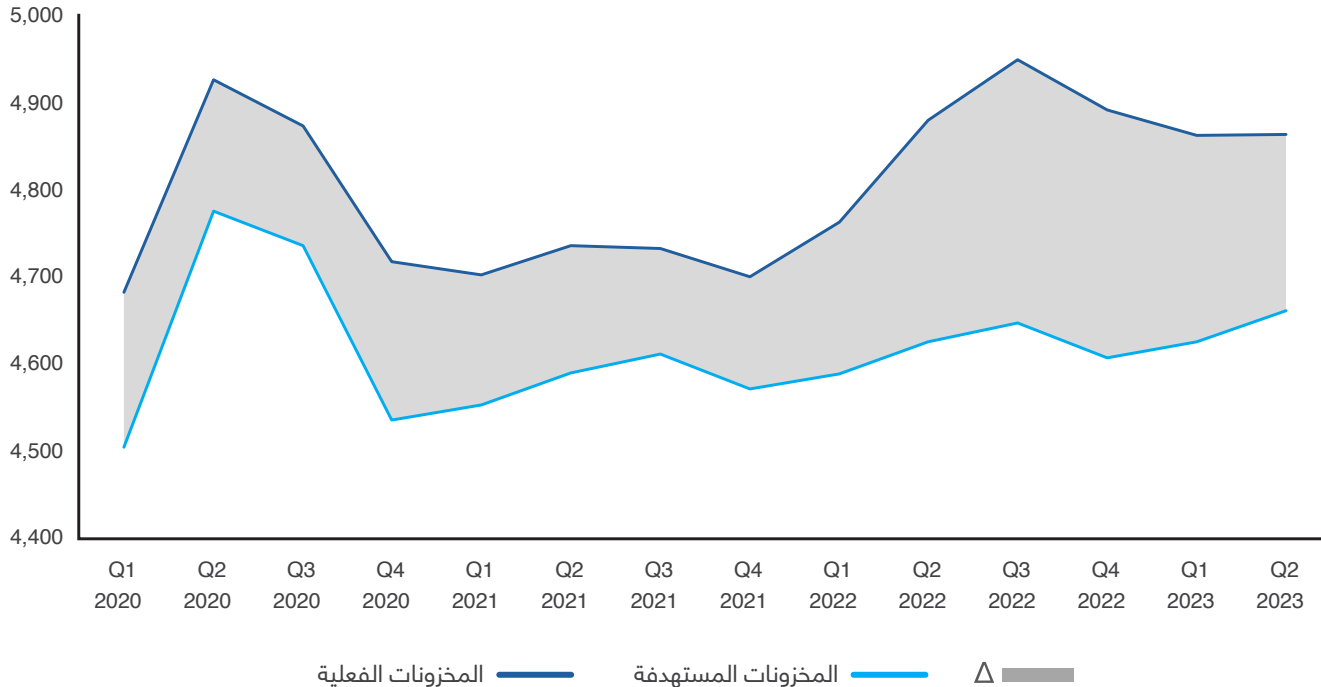


المصدر: كابسارك، أبريل 2021م.

قواعد أسعار المخزونات

أخرى فإن من المتوقع تراجع المخزونات الفعلية في عام 2021 بمقدار 82 مليون برميل (78 مليوناً أقل من توقعاتنا السابقة)، ثم انتعاشها في عام 2022 بمقدار 153 مليوناً لأن العرض ما زال يتجاوز الطلب.

انحسار المخزونات المستهدفة مقابل المخزونات الفعلية وارتفاع أسعار برنت



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية وكابسارك، يوليو 2021.

ستظل تحركات الأسعار في المستقبل المنظور تتأثر بصفة أساسية بمستويات المخزونات المتغيرة. ونتوقع في هذه التوقعات، أن تظل مستويات المخزونات المستهدفة أعلى من المخزونات الفعلية. وفي الواقع، وإذا استمرت التعديلات المقترحة من أوبك وشركائها لزيادة الإنتاج شهرياً بمقدار 400 ألف برميل في اليوم حتى حلول شهر ديسمبر 2021، فإننا نتوقع عودة المخزونات إلى مستويات التشبع. كما أن من شأن الزيادات المستمرة أن تخلق حاجة لأوبك وشركائها لعكس مسارها وإعادة بعض التخفيضات في وقت لاحق من عام 2022. ورغم ذلك، ومع ملاحظة عدم ارتياح بعض الدول الأعضاء حيال هذا الأمر، نجد أنه سيكون من الصعب التراجع وإجراء التخفيضات مجدداً. وبالتالي فإننا نتوقع إيقاف مستويات الإنتاج مؤقتاً لعام 2022.

كما تقدر توقعاتنا وجود فائض في السوائل خلال الأرباع الثمانية القادمة، وأن يتم الحفاظ عليها وعدم تعرضها لمخاطر تجاوز مستويات الفائض، وأن تكون التغييرات في مستويات المخزونات للفترة المتبقية من هذا العام متوازنة نسبياً. ومن ثم، فإننا نتوقع أن تظل الأسعار ضمن النطاق المحدد لهذا العام أو أن تتعرض لضغوط إذا ما تحققت مستويات عالية من المخزونات.

كذلك يقدر نموذج تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) انخفاض مخزونات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المستهدفة بمقدار 56 مليون برميل في عام 2021، وارتفاعه في عام 2022 بمقدار 36 مليون برميل مترافقاً مع استئناف العودة للأوضاع الطبيعية. ومن ناحية

قواعد أسعار نفط برنت

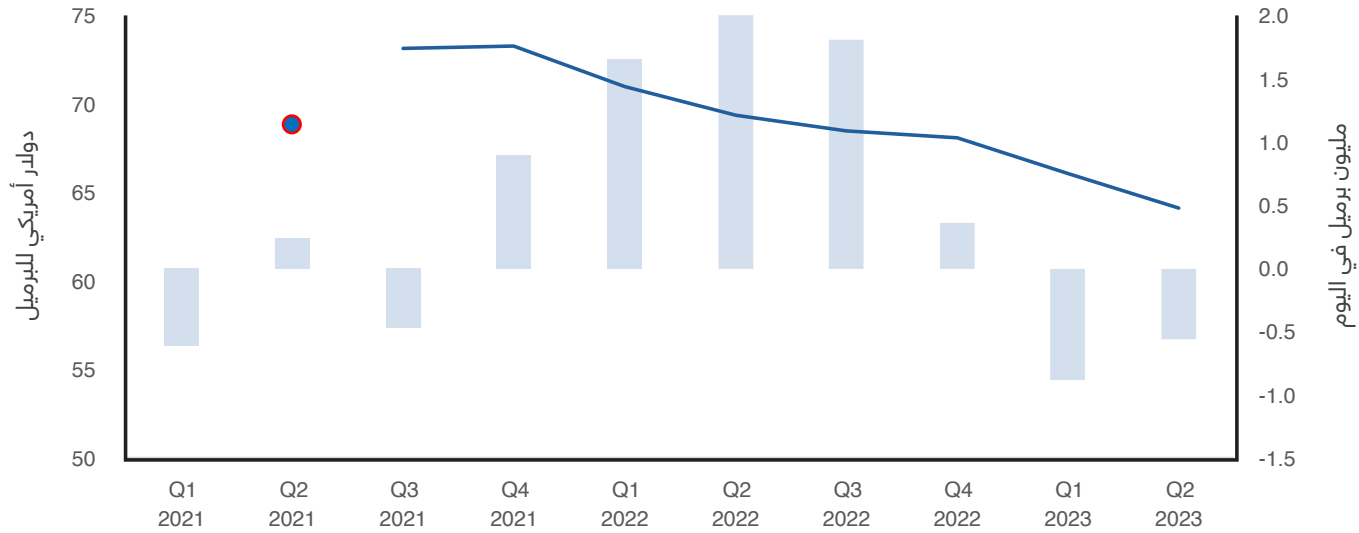
عام 2023	عام 2022	عام 2021	
65.00	66.00	66.00	بلومبيرغ
64.00	67.00	67.39	اتجاهات الأسواق

الربع الثاني 2023	الربع الأول 2023	الربع الرابع 2022	الربع الثالث 2022	الربع الثاني 2022	الربع الأول 2022	الربع الرابع 2021	الربع الثالث 2021	
		66.02	66.72	66.50	67.07	67.30	67.08	بلومبيرغ
	65.00	67.00	69.00	67.50	66.50	67.17	68.40	اتجاهات الأسواق

المصدر: بلومبيرغ 10 يوليو عام 2021.

* يستند الشعور السائد في السوق إلى بيانات التنبؤات المتاحة للجمهور.

الرصدة والمنحنى التجل



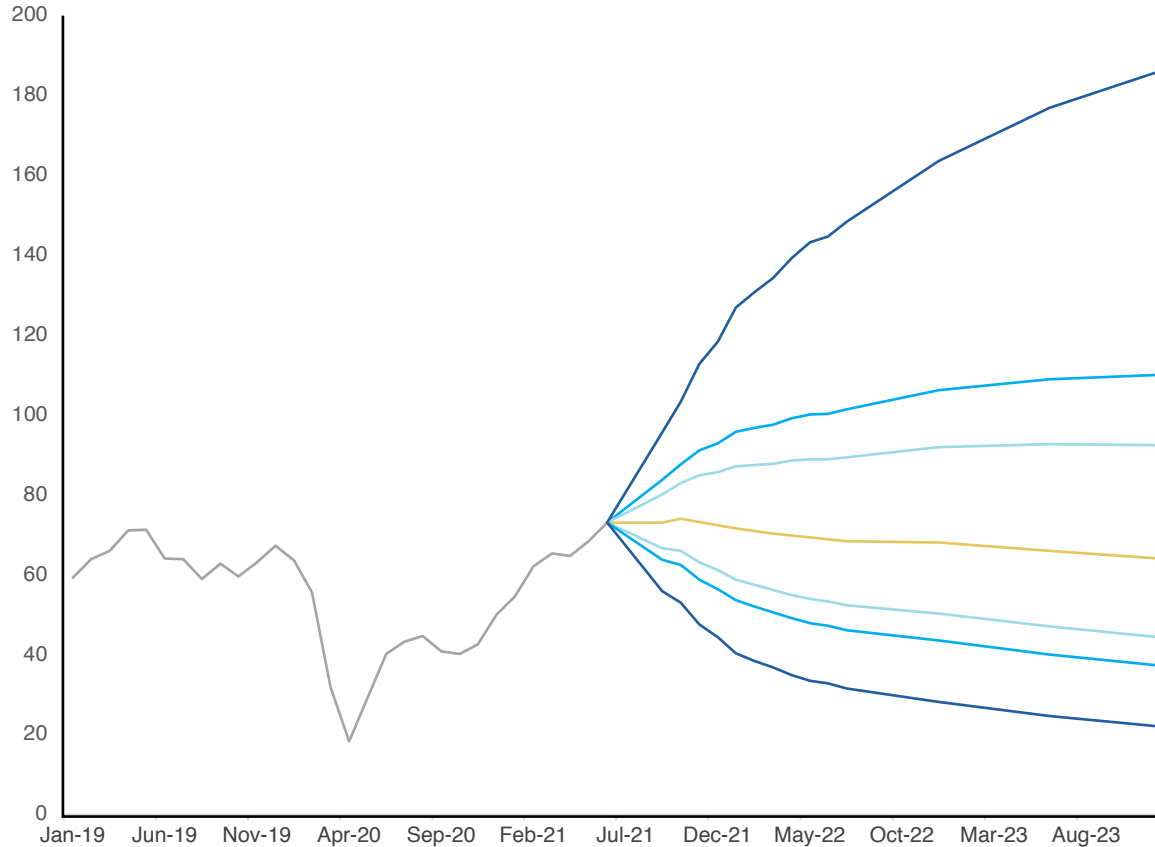
● خام برنت

— المنحنى الآجل

■ الرصيد

قواعد الأسعار (المنحنيات الآجلة والمستقبلية)

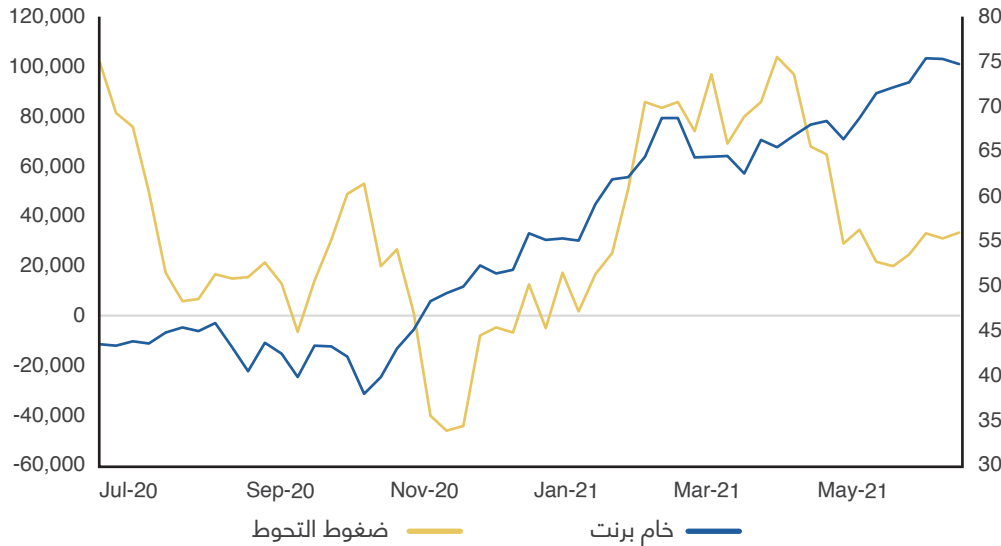
سعر خام برنت وفواصل الثقة 50% و68% و95% (دولار أمريكي/ للبرميل)



يوضح الرسم البياني أدناه فترات الثقة عند مستويات 50% و68% و95% المستمدة من معلومات سوق الخيارات لعقود خيارات النقود (عقود خيارات يتساوى فيها سعر التنفيذ مع السعر الجاري للأداة محل العقد).

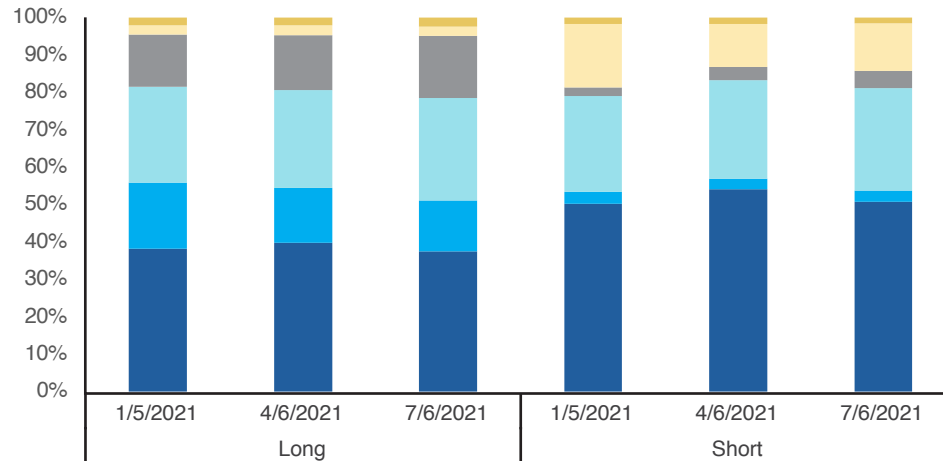
فترة الثقة الأدنى/ الأعلى (50%)
 فترة الثقة الأدنى/ الأعلى (68%)
 فترة الثقة الأدنى/ الأعلى (95%)
 سعر العقود الآجلة لنتف برنت تسليم ظهر السفينة (دولار أمريكي/ للبرميل)
 سعر التسليم الفوري لنتف برنت تسليم ظهر السفينة (دولار أمريكي/ للبرميل)

ارتفاع وتراجع ضغوط التحوط الأسبوعية مقابل أسعار خام برنت في بورصة انتركونتينتال



المصدر: بلومبيرغ، 11 يوليو 2021.

تصنيف أسهم المتداولين طويلة وقصيرة الأمد



الفرق (Light Blue) | تجار المقايضة (Dark Blue) | المنتجون والتجار والمعالجات والمستخدمون (Dark Blue)
 عدم وجود جهات إبلاغ (Yellow) | جهات الإبلاغ الأخرى (Grey) | مديرو الأموال (Dark Blue)

المصدر: بلومبيرغ، 11 يوليو 2021 (يرجى الرجوع إلى المسرد لمعرفة الاختصارات)

قواعد أسعار الأسواق

ضغط التحوط (HP): يوضح الرسم البياني أدناه سعر التسوية لخام برنت مقابل ضغط التحوط، إذ يعتبر ضغط التحوط مقياساً للمراكز التجارية المالية القصيرة الصافية - المنتجون والتجار والمعالجات والمستخدمون - بالنسبة إلى المراكز الطويلة الصافية للأموال المدارة. كما أنه يشير إلى وجود علاقة سلبية بين أسعار برنت وتحوطات السوق. وإذا أخذنا في الاعتبار الارتفاع الأخير في الطلب على النفط في فصل الصيف وأوجه عدم اليقين بشأن زيادة إنتاج أوبك، فإن من اليسير تفسير مسار ضغط التحوط الذي ينزع للانخفاض. ولكن إذا حافظ أعضاء تحالف أوبك بلس على إجماعهم على زيادة الإنتاج، فإن من المتوقع ارتفاع ضغط التحوط على الرغم من أن الأسعار ستتناقص بوتيرة أبطأ في هذا الربع.

تصنيف أسهم فئة المتداولين: على الرغم من ارتفاع أسعار النفط على مدار العام التي تجاوزت 70 دولارًا أمريكيًا للبرميل، فقد ظلت أسهم المتداولين آخذة في الانخفاض منذ بداية العام وحتى الآن (انخفاض بحوالي 7%). ورغم ذلك، فقد قام مديرو الأموال قاموا بالرسملة في المراكز القصيرة وتضاعفت أعدادهم تقريبًا مقارنةً بوقت سابق من هذا العام (من 59,179 في الخامس من شهر يناير عام 2021 إلى 108,443 في السابع من شهر يوليو لنفس العام)، مما يشير إلى تفاؤلهم بشأن ارتفاع الأسعار.

قواعد أسعار الأسواق

ارتفاع المؤشر اليومي للدولار الأمريكي مقابل انحسار أسعار خام برنت وفقا لبورصة انتركونتينتال



مؤشر الدولار الأمريكي: على الرغم من وجود علاقة سلبية بين مؤشر الدولار الأمريكي وأسعار السلع في بعض الأحيان، إلا أن خام برنت والدولار الأمريكي يتجهان نحو الارتفاع معاً منذ بداية هذا العام (باستثناء شهري أبريل ومايو). ونجد أن هذا مدفوع جزئياً بتحسين التوقعات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية مصحوبة بتزايد وتيرة الطلب على النفط. هذا مع استمرار توشي الحذر من جانب المنتجين والاحتياطي الفيدرالي بشأن التضخم رغم الإشارة إلى اعتزام زيادة معدلات الإنتاج والفائدة للحد من آثار التضخم المتوقع.

الكلمة الافتتاحية للعدد: إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة: حكاية ثلاث مدن

بمساهمة من: براين إيفرد ، كابسارك

قام مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) بتقييم تحديات إعادة إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، والشروط المحتملة للاتفاقية ونطاقها إن تم الاتفاق عليها. كما قيّم مركز كابسارك الدرجة المحتملة للتخفيف من العقوبات المفروضة على إيران، بالإضافة إلى قبول مراقبة البرنامج النووي الإيراني إلى جانب تقليص الأنشطة الإيرانية بما يتسق مع تطوير سلاح نووي. ويلزم من أجل إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة، التوصل إلى اتفاق بين صانعي القرار الرئيسيين في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران. بيد أن هذه الاتفاقية تتأثر كذلك بأصحاب المصلحة في كلا البلدين فضلاً عن القائمين بالوساطة من مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإضافة إلى ألمانيا (مجموعة 5+1) "أي الموقعين الآخرين على الصفقة الأصلية" والجهات الإقليمية الفاعلة في الخليج العربي.

خلص تحليل كابسارك المستند إلى نموذج محاكاة نظرية اللعبة³، إلى أنه يمكن وصف محادثات خطة العمل المشتركة الشاملة على أفضل وجه بأنها حكاية عن ثلاث مدن. إضافة لوجود دلائل على اتفاق بين الممثلين والمستشارين الأمريكيين والإيرانيين في فيينا، ويرجع ذلك جزئياً إلى استعداد المفاوضين لتقديم تنازلات ورغبتهم في التوصل إلى اتفاق بناءً على آرائهم السياسية الشخصية.

أما فيما يتعلق بواشنطن، فإن من المتوقع أن يتراجع الرئيس الأمريكي بايدن عن الموافقة على تنازلات إضافية بسبب عدم وجود دعم من الكونجرس الأمريكي. كما أن موافقة الكونغرس الرسمية على الصفقة ليست مؤكدة رغم أنها ضرورية لإحياء هذه الخطة (تعد هذه مثار جدل كبير). ولا يمكن للرئيس بايدن بصرف النظر عن ذلك، المخاطرة بتعطيل الكونجرس نظراً للأولويات الأمريكية المحلية الأخرى. وبالتالي فإن من المتوقع على هذا النحو، أن تقبل إدارة الرئيس بايدن في نهاية المطاف ما لا يزيد عن العودة إلى أحكام خطة العمل الشاملة المشتركة الأصلية بشأن كل من العقوبات المفروضة على إيران والبرنامج النووي الإيراني، ومن المرجح أن تحاول إدارة بايدن التمسك بظروف أشد صرامة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة التي تم إحيائها.

أما في طهران ، فقد تم انتخاب إبراهيم رئيسي رئيساً لإيران في 18 يونيو خلفاً للرئيس الإيراني حسن روحاني المعتدل، ويعد رئيسي بكل المقاييس متشددًا من رعايا علي خامنئي، وخليفة محتمل لخامنئي كمرشد أعلى. ومن المتوقع على نطاق واسع أن يقوم بتقليص التحول إلى سياسات أكثر اعتدالاً التي شهدناها في السنوات الأخيرة، وأن يعود إلى حكومة أشد تقليدية في طهران. ويعود الفضل في التوصل إلى الاتفاق المبدئي لخطة العمل الشاملة المشتركة إلى روحاني، والذي انتقده المتشددون على نطاق واسع لأنه تخلى عن الكثير بزعمهم (و غالباً ما يُلقى باللوم عليه في التسبب بالمشاكل الاقتصادية لإيران). بينما من المتوقع أن يحتفظ الرئيس الإيراني الجديد رئيسي بنفس فريق السياسة الخارجية الذي يدعم المحادثات في فيينا (بما فيهم وزير الخارجية جواد ظريف ونائب وزير الخارجية عباس عراقجي)، كما تشير نتائج محاكاة كابسارك إلى أنه لا رئيسي ولا خامنئي على استعداد لقبول العودة إلى الشروط التي قد تكون مقبولة في فيينا. بل إن من المتوقع بدلاً عن ذلك، أن ترفض القيادة في طهران أي نتيجة تقترب من الشروط الأصلية لخطة العمل الشاملة المشتركة فيما يتعلق إما بفرض عقوبات أو التخلص من البرنامج الإيراني للأسلحة النووية. ويبدو أن هذه القيادة قد حددت موقفاً يتطلب تنازلات أمريكية بشأن كلا الجانبين في أي صفقة محتملة، ومن المحتمل أنهم يعتزمون إلقاء اللوم على نظام روحاني المعتدل في حال حدوث أي إخفاقات في هذا الصدد.

³ نظرية الألعاب أو اللعبة (بالإنجليزية: Game theory) وتسمى أيضاً نظرية المباراة، وتعرف بانها وسيلة من وسائل التحليل الرياضي لحالات تضارب المصالح للوصول إلى أفضل الخيارات الممكنة لاتخاذ القرار في ظل الظروف المعطاة لأجل الحصول على النتائج المرغوبة. كما تعني كلمة "لعبة" هنا أي حالة تتضمن مجموعة من الأطراف حيث إن قرارات طرف ما تؤثر على الأطراف الأخرى بشكل إيجابي أو سلبي، وتهدف هذه النظرية إلى حل ما يعرف باسم "معادلة ناش" بحيث يكون تصرف الطرف المدروس هو الأفضل من حيث النتائج بغض النظر عن تصرف الأطراف الأخرى.



الملحق

الطلب العالمي على النفط، الربع الأول من عام 2021 حتى الربع الثاني من عام 2023 (مليون برميل في اليوم)

		2021	Q1	Q2	Q3	Q4	2022	Q1	Q2	Q3	Q4	2023	Q1	Q2
Americas	OECD	United States	18.3	18.5	19.4	20.3	20.6	19.7	20.3	20.3	20.6	20.4	20.7	20.8
		Canada	2.5	2.5	2.3	2.4	2.4	2.4	2.7	2.6	2.7	2.7	2.7	2.6
		Mexico	1.7	1.7	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9
		Chile	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.3	0.4	0.3
		Total	22.8	23.1	23.9	25.0	25.2	24.3	25.2	25.2	25.5	25.6	25.4	25.6
	Non-OECD	Argentina	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6
		Brazil	2.9	2.9	2.9	3.1	3.1	3.0	3.0	3.0	3.1	3.1	3.0	3.0
		Venezuela	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4
		RO Latin America	2.2	2.2	2.3	2.4	2.4	2.3	2.4	2.4	2.5	2.5	2.4	2.4
		Total	6.0	5.9	6.3	6.5	6.5	6.3	6.3	6.5	6.6	6.5	6.5	6.4
Total Americas		28.8	29.0	30.1	31.5	31.7	30.6	31.5	31.6	32.1	32.1	31.8	32.1	32.4
Europe	OECD	Germany	2.2	2.1	2.2	2.4	2.3	2.2	2.3	2.3	2.4	2.3	2.3	2.3
		France	1.6	1.6	1.6	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.8
		United Kingdom	1.3	1.2	1.4	1.5	1.5	1.4	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5
		Poland	0.7	0.6	0.7	0.7	0.7	0.7	0.6	0.7	0.7	0.7	0.7	0.6
		Turkey	0.9	0.8	0.9	1.0	1.0	0.9	0.8	0.9	1.0	0.9	0.9	0.8
		RO OECD Europe	6.5	6.6	6.6	6.7	6.7	6.6	6.7	6.7	6.7	7.0	6.8	6.9
	Total OECD Europe	13.1	12.9	13.3	14.1	14.0	13.6	13.7	13.8	14.0	14.1	13.9	14.0	14.1
Asia-Oceania	OECD	Australia	1.0	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.2	1.1	1.2
		Japan	3.4	3.4	3.5	3.6	3.6	3.5	3.9	3.2	3.4	3.8	3.6	4.0
		Republic of Korea	2.4	2.6	2.4	2.4	2.6	2.5	2.6	2.4	2.4	2.7	2.5	2.8
		New Zealand	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
		Total	7.0	7.2	7.1	7.3	7.4	7.3	7.7	6.9	7.1	7.8	7.4	8.1
	Non-OECD	China	13.6	14.6	14.2	14.3	14.6	14.5	14.8	15.1	14.9	15.3	15.0	15.2
		India	4.6	5.0	4.8	4.5	4.9	4.8	5.1	5.1	4.9	5.2	5.1	5.4
		Indonesia	1.6	1.7	1.7	1.8	1.8	1.7	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8
		RO Asia	6.3	7.2	7.0	7.0	6.9	7.0	7.1	7.1	7.6	7.6	7.4	7.8
		Total	26.2	28.5	27.7	27.6	28.2	28.0	28.8	29.2	29.2	29.9	29.3	30.3
Total Asia		33.2	35.7	34.9	34.8	35.6	35.3	36.5	36.1	36.4	37.8	36.7	38.4	37.4
Middle East	OECD	Israel	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	
		Bahrain	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1	0.1	
		Iraq*	0.9	0.8	0.9	0.9	0.9	0.9	0.8	0.9	1.0	0.8	0.9	
	Non-OECD	Kuwait	0.5	0.4	0.6	0.7	0.5	0.5	0.5	0.6	0.7	0.5	0.6	
		Oman	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	
		Saudi Arabia	2.8	2.4	3.0	3.3	2.7	2.9	2.5	3.0	3.3	2.7	2.9	
		Qatar	0.3	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3	
		UAE	0.8	0.8	0.9	0.9	0.9	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	
		Total GCC	5.5	4.9	5.8	6.3	5.5	5.6	5.1	5.9	6.5	5.4	5.7	
		Iran	1.8	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.7	1.7	1.6	1.6	1.7	
	RO Middle East	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4		
	Total	7.8	6.9	7.8	8.3	7.5	7.6	7.1	7.9	8.6	7.4	7.8		
	Total Middle East		8.0	7.1	8.1	8.5	7.7	7.9	7.4	8.2	8.8	7.6	8.0	7.3
Africa	Non-OECD	Egypt	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6		
		South Africa	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.6	0.6	0.6		
		Other Africa	2.4	2.6	2.5	2.3	2.5	2.5	2.7	2.6	2.4	2.6		
	Total Africa	3.6	3.7	3.6	3.4	3.7	3.6	3.8	3.8	3.5	3.8	3.7	3.9	
Eurasia	Non-OECD	Russia	3.4	3.2	3.4	3.8	3.8	3.5	3.6	3.7	3.5	3.6		
		RO Eurasia	2.1	1.8	1.9	2.1	2.0	2.0	1.8	1.9	2.1	2.0		
	Total Eurasia	5.5	4.9	5.3	5.9	5.8	5.5	5.4	5.5	5.9	5.5	5.6		
Global Demand		92.2	93.4	95.2	98.3	98.5	96.3	98.3	98.9	100.9	100.8	99.7	100.7	101.0

إمدادات النفط العالمية للربع الأول من عام 2021 حتى الربع الثاني من عام 2023 (مليون برميل في اليوم)

	2021 Q1	2021 Q2	2021 Q3	2021 Q4	2022 Q1	2022 Q2	2022 Q3	2022 Q4	2023 Q1	2023 Q2
Africa	7.45	7.61	7.77	7.89	7.89	7.87	7.81	7.64	7.45	7.36
Americas	31.50	32.78	33.66	33.85	34.01	34.51	34.42	33.23	32.11	32.65
Asia	9.34	9.34	9.32	9.36	9.39	9.39	9.36	9.25	9.10	9.02
Eurasia	13.39	13.56	14.07	14.53	14.63	14.96	15.23	15.28	15.29	15.33
Europe	4.38	4.33	4.31	4.32	4.35	4.39	4.42	4.44	4.47	4.50
Middle East	26.72	27.85	28.68	29.47	29.69	30.50	31.24	31.43	31.63	31.82
Total	92.77	95.46	97.81	99.41	99.96	101.61	102.49	101.27	100.04	100.68
	2021 Q1	2021 Q2	2021 Q3	2021 Q4	2022 Q1	2022 Q2	2022 Q3	2022 Q4	2023 Q1	2023 Q2
Conventional	67.94	69.85	71.59	72.91	73.22	74.28	75.06	74.59	73.99	73.86
Extra heavy oil	3.25	3.32	3.34	3.40	3.47	3.50	3.51	3.36	3.15	3.22
Oil sands	3.10	2.93	3.03	3.11	3.17	3.21	3.24	3.24	3.20	3.22
Oil shale (kerogen)	0.03	0.03	0.04	0.04	0.04	0.05	0.05	0.05	0.06	0.06
Other liquids	6.25	6.71	6.89	6.67	6.51	6.95	7.14	6.90	6.70	7.12
Tight oil	9.89	10.14	10.40	10.68	10.91	11.00	10.92	10.65	10.44	10.50
Unconventional gas	2.30	2.47	2.51	2.58	2.64	2.62	2.56	2.48	2.50	2.69
Total	92.77	95.46	97.81	99.41	99.96	101.61	102.49	101.27	100.04	100.68
	2021 Q1	2021 Q2	2021 Q3	2021 Q4	2022 Q1	2022 Q2	2022 Q3	2022 Q4	2023 Q1	2023 Q2
Algeria	0.87	0.90	0.92	0.95	0.95	0.96	0.96	0.96	0.96	0.96
Angola	1.11	1.13	1.15	1.15	1.13	1.11	1.09	1.04	0.99	0.96
Congo	0.28	0.28	0.27	0.27	0.27	0.27	0.27	0.27	0.27	0.27
Equatorial Guinea	0.11	0.12	0.11	0.10	0.10	0.09	0.09	0.08	0.07	0.06
Gabon	0.16	0.17	0.16	0.16	0.17	0.17	0.17	0.17	0.16	0.16
Iran	2.18	2.47	2.52	2.65	2.81	2.98	3.13	3.29	3.43	3.56
Iraq	3.94	4.01	4.08	4.22	4.23	4.32	4.39	4.40	4.41	4.42
Kuwait	2.33	2.39	2.45	2.53	2.53	2.61	2.68	2.68	2.68	2.68
Libya	1.18	1.17	1.25	1.25	1.20	1.19	1.19	1.19	1.20	1.20
Nigeria	1.31	1.35	1.40	1.46	1.51	1.54	1.53	1.48	1.40	1.37
Saudi Arabia	8.36	9.00	9.60	9.92	9.92	10.17	10.41	10.41	10.41	10.41
UAE	2.61	2.68	2.77	2.86	2.86	3.02	3.17	3.17	3.17	3.17
Venezuela	0.52	0.52	0.60	0.65	0.69	0.73	0.75	0.77	0.78	0.79
Oil field production	24.96	26.19	27.27	28.16	28.38	29.16	29.83	29.89	29.92	30.00
Other production	5.27	5.26	5.22	5.21	5.21	5.23	5.25	5.28	5.31	5.36
OPEC	30.23	31.45	32.49	33.37	33.59	34.38	35.08	35.17	35.23	35.35
	2021 Q1	2021 Q2	2021 Q3	2021 Q4	2022 Q1	2022 Q2	2022 Q3	2022 Q4	2023 Q1	2023 Q2
Call on OPEC	30.84	31.20	32.96	32.47	31.93	31.68	33.27	34.80	36.11	35.91
OPEC	30.23	31.45	32.49	33.37	33.59	34.38	35.08	35.17	35.23	35.35
OPEC Partner	15.22	15.41	15.91	16.40	16.49	16.82	17.09	17.15	17.16	17.20
Non-OPEC	47.32	48.60	49.40	49.64	49.88	50.41	50.31	48.96	47.65	48.12
Total	92.77	95.46	97.81	99.41	99.96	101.61	102.49	101.27	100.04	100.68

عن المركز

مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) هو مركز عالمي غير ربحي يجري بحثاً مستقلة في اقتصاديات وسياسات وتقنيات الطاقة بشتى أنواعها بالإضافة إلى الدراسات البيئية المرتبطة بها. وتتمثل مهمة كابسارك في تعزيز فهم تحديات الطاقة والفرص التي تواجه العالم اليوم وفي المستقبل من خلال بحوث غير منحازة ومستقلة وعالية الجودة لما فيه صالح المجتمع، ويقع كابسارك في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

إخلاء المسؤولية

© حقوق النشر 2021 محفوظة لتقرير تنبؤات أسواق النفط مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك).

يعتمد هذا التقرير وأي معلومات أو بيانات أو مواد واردة فيه -التي يطلق عليها جميعاً اسم "التقرير"- على النماذج والبيانات الخاصة بمركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك)، فضلاً عن آراء باحثي كابسارك. كما أن محتوى هذا التقرير مخصص للتوزيع على العامة. وتعتبر نتائج توقعات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) سلسلة نسبياً بحسب التصميم، ومن المرجح أن تكون التغيرات الفعلية في جانبي العرض والطلب أكثر تقلباً، فقد تنشأ بعض عوامل الضغوط الجيوسياسية إضافة للعوامل الأخرى في غضون لحظات، مما يجعل علمية التنبؤ بالحوادث العفوية أمراً بالغ الصعوبة. غير أن مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) لا يلتزم بتقديم أي ضمان أو تعهد أو أي مسؤولية قانونية -سواء صريحة أو ضمنية- ولا يتحمل المركز تبعاً لذلك أي مسؤولية قانونية -سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة- أو مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو أي إجراءات يتم اتخاذها بناء على هذا التقرير، أو استفادة تنجم عن استخدام أي معلومات واردة في هذه التقرير. كما أن هذا التقرير لا يتضمن أي محتوى قد يشكل -أو ينبغي تضمينه على أنه يشكل- نصيحة أو توصية لتبني أي استراتيجيات أو خيارات استثمارية معينة.

عادة ما تستخدم تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) توقعات الناتج المحلي الإجمالي لصندوق النقد الدولي. ومع ذلك، ونظراً لتوقيت صدور هذا المنشور، فقد تم استخدام بيانات توقعات الناتج المحلي الإجمالي لأوكسفورد اكونوميكس (Oxford Economics) بدلاً من بيانات صندوق النقد الدولي.

استخدمت في إعداد هذا التقرير نفس المعلومات المأخوذة من شهر يوليو 2021.





www.kapsarc.org